الأمم المتحدة

A/64/PV.51

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة **٥١**

الاثنين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي . . . . . (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١٦ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/64/35)

تقرير الأمين العام (A/64/351)

مشاريع القرارات A/64/L.20 و A/64/L.21 و A/64/L.22 و A/64/L.23

الرئيس: أود أن أدلي ببيان موجز بصفتي رئيس الجمعية العامة.

نجتمع اليوم لننظر في قضية فلسطين، وهي أقدم قضية بلا حل حتى الآن، مطروحة على الجمعية العامة. وبين أيدينا تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتقرير الأمين العام المتعلق بتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية.

لقد احتفلنا هذا الصباح باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وهي مناسبة نجدد فيها التزامنا بإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي المقام الأول، حقه في تقرير المصير، وحقه في إقامة دولته المستقلة، ونعيد تأكيد دعمنا للسعي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. والواقع، أن قضية فلسطين ما زالت بعد كل هذه السنين، تنتظر تسوية سِلمية، وما زالت تُلقي بظلالها الكثيفة على الأمم المتحدة. وفي هذا اليوم، ينبغي أن نتذكر أيضا، أن الشعب الفلسطيني هو الذي يتحمل التكلفة البشرية لنزاع الشرق الأوسط. وسوف تستمر مُعاناته إلى أن تتم تسوية قضية فلسطين. وإحقاق حق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه.

إن الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة ألقى بمليون ونصف من المدنيين الفلسطينيين في براثن الفقر والعزلة. والهجوم العسكري الذي شنَّته إسرائيل منذ ما يقرب من عام أدى إلى ازدياد تردِّي الوضع، وهو الوضع البائس أصلا، كما أن إسرائيل تعرقل الجهود الدولية الرامية إلى إعادة بناء قطاع غزة ومساعدة سكانه المدنيين. ولقد دعت الأمم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

09-62350 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المتحدة إسرائيل مرارا وتكرارا إلى رفع هذا الحصار، لكن إسرائيل تُواصل فرض عقاب جماعي على سكان غزة المدنيين، في مخالفة واضحة للقانون الدولي. وعلى إسرائيل أن تستجيب لدعوة المجتمع الدولي وأن تفك قبضتها الخانقة عن السكان المدنيين، ورفع الحصار غير القانوني عن قطاع غزة.

في أوائل الشهر الحالي، صادقت الجمعية العامة على تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن نزاع غزة، ودعت إسرائيل والجانب الفلسطيني إلى إجراء تحقيقات مستقلة ذات مصداقية لكفالة المساءلة والعدل. وطُلِب إلى الأمين العام أن يقدم، قبل ٢ شباط/فبراير، تقريرا عن حالة تنفيذ القرار. وسوف تنظر الجمعية العامة، في الوقت المناسب، في تقرير الأمين العام وفي أي إجراءات أخرى في هذا الشأن.

إن الحالة فيما يتعلق بقضية فلسطين بلغت منعطفا حرجا، مما يستلزم التركيز عليها بشكل متواصل وتنشيط عملية السلام. ولقد جدد الرئيس باراك أوباما الالتزام بالعمل على تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وهو أمر يحظى بتأييد المجتمع الدولي؛ ولكن على أرض الواقع ما زالت هناك عقبات تحول دون إحلال السلام. فالتوسع المستمر في المستوطنات الإسرائيلية وتشييد الجدار العازل في الأرض المحتلة رغم قرارات محكمة العدل الدولية يقوضان عملية السلام وينتهكان قرارات الأمم المتحدة. كما أن استمرار الأعمال الإسرائيلية الرامية إلى تغيير وضع القدس ينال بقدر أكبر من إمكانية قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس.

إن الأمم المتحدة ما فتئت تعرب عن تأييد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وستواصل العمل في سبيل إيجاد تسوية سلمية لقضية فلسطين على أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الصادرة في هذا الشأن، ومرجعية مدريد، وخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية. فهذه القرارات والاتفاقات إنما هي اللبنات الأساسية لقيام دولة فلسطينية، ولا بد من تنفيذها. ولتحقيق سلام شامل في المنطقة، يتوجب أيضا على المجتمع الدولي أن يسعى إلى إيجاد تسوية عادلة ودائمة للصراع في منطقة الشرق الأوسط وذلك بالانسحاب الإسرائيلي من الجولان السوري المحتل ومن الأراضي اللبنانية المحتلة. وأعطي الكلمة الآن أولا لصاحب السعادة السيد بول بادجي من السنغال، بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والذي سيعرض أيضا مشاريع القرارات A/64/L.20 و A/64/L.21 و A/64/L.22 و A/64/L.23.

السيد بادجي (السنغال) تكلم بالفرنسية: اسمحوا لي في البدء نيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن أعرب عن تقديرنا الصادق لجميع ممثلي الدول الأعضاء والمراقبين، وممثلي المنظمات الحكومية، وهيئات منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني الذين شاركوا صباح اليوم في الاجتماع الخاص للجنة للاحتفال بيوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني. لقد أكد هذا الاجتماع مجددا، وبقوة، تضامن المجتمع الدولي، وأبرز التأييد العريض لممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف.

قبل عرض مشاريع القرارات الأربعة التي أعدتها لجنتنا في إطار هذا البند إلى الجمعية العامة للبت فيها، أود أن أتطرق إلى الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتطورات العملية السلمية. ولا يمكن وصف الحالة اليوم إلا بالقتامة. ولعل من أبرز سماتها التدهور المطرد في الأوضاع الإنسانية في غزة وتفاقمها بسبب الهجوم العسكري الإسرائيلي في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير الماضيين، وعدم إحراز تقدم في جهود توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة تحت لواء السلطة الفلسطينية، وجمود العملية السياسية. كما أن

استمرار الحصار على غزة يعيق عمليتي إعادة الإعمار وإعادة التأهيل اللتين طال انتظارهما والهامتين للغاية.

ومما يبعث على القلق بنفس القدر الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية وبخاصة مصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وإخلاء السكان الفلسطينيين، والعنف الذي يمارسه المستوطنون. ولقد شهدنا في مواقع أخرى في جميع أنحاء الضفة الغربية تشييد المستوطنات الجامح، والغارات الإسرائيلية على المدن والقرى الفلسطينية، واعتقال الفلسطينيين. ومن أسباب القلق البالغ أيضا أعمال العنف التي يمارسها المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون ضد السكان الفلسطينيين.

أود الآن التطرق إلى أهم مسألتين وأن أذكِّر إسرائيل بموقف الغالبية الساحقة من المجتمع الدولي إزاءهما، ألا وهما المستوطنات والقدس الشرقية.

فيما يتعلق بالمستوطنات فالكل، باستثناء إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال، يعترف بأن المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية غير شرعية من منظور القانون الدولي وتشكل خرقا لالتزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق. ينبغي وقف أي أعمال بناء لمستوطنات فورا، بما في ذلك ما يعرف بمستوطنات النمو الطبيعي. كما ينبغي تفكيك جميع المخافر الأمامية. إن المستوطنات المقامة على أرض فلسطينية تطيل من أمد الصراع وتقود إلى العنف وتشكل عائقا واضحا أمام فرص تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين في أي وقت من الأوقات لأنها تقوِّض الجهود الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية تعيش في سلام وأمن مع إسرائيل.

فيما يتعلق بالقدس الشرقية، لا يعترف المجتمع الدولي بمدينة القدس بأكملها عاصمة لإسرائيل. إن أي إجراء تتخذه إسرائيل بغية تغيير وضع مدينة القدس باطل وليس له أثر قانوني. ويعتبر غير قانوني بموجب القانون الدولي، فوضع القدس منصوص عليه، من دون لبس أو غموض، في العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وعلى إسرائيل أن تتقيد بتلك القرارات. واستمرار الحكومة الإسرائيلية في تلك السياسات يمنع أي تحسن ملموس في حالة الأراضي المحتلة، ويسبب شكوكا جادة في نية الزعماء الإسرائيليين الحقيقية إزاء ما يعلنون من اهتمام باستئناف المفاوضات دون شروط مسبقة.

واللجنة داعم قوي للحل القائم على دولتين، إذ تُنشأ بموجبه دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة ضمن حدود عام ١٩٦٧، وتكون القدس الشرقية عاصمتها، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل بسلام وأمن. وهي تعتبر أن هذا هو الحل الوحيد المجدي حيث يكون بوسع الشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف. ومن شأن ذلك الحل أيضا أن يأتي بالسلام والأمن إلى دولة إسرائيل، ويوفر دعما كبيرا للتنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط.

وتحقيقا لذلك الهدف، على الحكومة الإسرائيلية أن تغير سياستها. فاستمرارها لعقود في سياسة توسيع المستوطنات، وضم الأراضي، واستغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية والسيطرة عليها، وفي الحقيقة خنق الفلسطينيين ومعاقبتهم جماعيا بإنشاء جدار الفصل على أرضهم وإقامة نقاط تفتيش وإغلاق الطرق لن يؤدي إلى السلام. إن تلك السياسات قد رسخت الأمر الواقع، وسببت القهر للشعب الفلسطيني وانتفاضتين، وأوجدت توترا وصراعا في المنطقة.

وقبل أكثر من ٢٠ عاما، أعلن الزعماء الفلسطينيون قبولهم للحل القائم على دولتين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتعهد الرئيس عباس بتحقيق ذلك الهدف عن طريق المفاوضات. واجتمع المفاوضون الفلسطينيون

والإسرائيليون عدة مرات لهذا الغرض وكانوا يجدون أنفسهم على الدوام أمام حالة جديدة على الأرض: مستوطنات جديدة أو موسعة، ومخافر أمامية، وبناء جدار الفصل بما له من تأثير ضار على حياة الفلسطينيين. علاوة على ذلك، تتواصل يوميا ممارسات القمع من السلطة القائمة بالاحتلال دون هوادة: غارات عسكرية، واعتقالات، وفرض قيود على حركة الناس والسلع، وعنف استيطاني وتدابير عديدة أخرى قمعية. فقائمة الأعمال والتدابير غير القانونية من جانب إسرائيل طويلة.

لم يكن هذا متوقعا عندما عمل المجتمع الدولي بإخلاص من أجل عملية مدريد للسلام التي بدأت في عام ١٩٩١، ومن ثم تدابير بناء الثقة التي نصت عليها اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣ وما تبعها. لم يكن هذا على الإطلاق ما جال في أذهان المشاركين في مؤتمر أنابوليس عندما أيدوا استئناف المفاوضات بشأن الوضع النهائي. إن عدم تعاون الحكومة الإسرائيلية يخالف خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية روحا ونصا، ولا يترك مجالا لتنفيذ مبادرة السلام العربية.

وما فتئت لجنتنا تؤيد باستمرار جهود الأطراف والمجتمع الدولي للتوصل إلى حل سلمي لقضية فلسطين. ونظرا للفجوة التي تتزايد اتساعا بين الهدف المتوخى – أي إنشاء دولة فلسطينية داخل حدود عام ١٩٦٧ – والواقع على الأرض، ركزت اللجنة برنامج عملها السنوي على إنجاز الحل الملح القائم على إنشاء دولتين. ومن الضروري الدخول في مفاوضات جدية وصادقة وبحسن نية حول جميع مسائل الوضع النهائي لإطلاق العملية.

وفي الوقت نفسه، يتعين تغيير الإجراءات على الأرض جذريا. ويتعين وقف توسيع المستوطنات. ويجب مساءلة المتطرفين من كل الجهات على أعمالهم. ولا بد من فرض سيادة القانون. وحصار غزة يتعين رفعه. ويجب إعادة إطلاق النشاط الاقتصادي الفلسطيني عن طريق رفع القيود المفروضة على حركة الناس والسلع. فمن شأن ذلك أن يهيئ مناخا من الثقة ويشجع على تنامي التأييد من جانب الرأي العام الفلسطيني والإسرائيلي، الأمر الذي يسمح للأطراف بالتوصل إلى قرارات قد تبدو حاليا صعبة جدا أو بعيدة المنال.

وموقف اللجنة يتمثل في أن استمرار الاحتلال غير القانوني للأراضي الفلسطينية يظل السبب الجذري للصراع. وطالما استمرت تلك الحالة، فلن نتوقف عن تذكير إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأنها يجب أن تنفذ التزامات منصوص عليها في القانون الإنساني الدولي.

وعلى المجتمع الدولي كفالة أن يتقيد جميع أعضائه بتلك المبادئ. فالإفلات من العقاب على انتهاكات خطيرة يجب إنهاؤه. ولقد أجرت الجمعية العامة مؤخرا مناقشة هامة حول تلك المسائل لدى النظر في تقرير غولدستون (A/HRC/12/48). ولجنتنا تشجع الأطراف والمجتمع الدولي على تنفيذ التوصيات الواردة في ذلك التقرير. ولا بد من إقرار المسؤولية والمساءلة، ويجب القيام بكل شيء لمنع عودة الدمار الذي سببته إسرائيل خلال الحرب في غزة، والمأساة الإنسانية التي أوقعتها في حق السكان المدنيين في غزة.

وأفضل حل هو الحل التفاوضي الذي من شأنه أن ينهي الاحتلال، ويكفل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ويضمن الأمن لدولة إسرائيل. وهذه التسوية يجب أن ترتكز على القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمبادئ الواردة في خارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية.

وفي عدد من المناسبات، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء الانقسامات الفلسطينية الداخلية التي تعرقل المصالحة

الوطنية وإعادة توحيد الضفة الغربية مع غزة برعاية السلطة الفلسطينية. وتدعم اللجنة جميع الجهود، ولا سيما الجهود التي تبذلها مصر، لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، التي لا غنى عنها لتسوية دائمة لقضية فلسطين.

وتعتقد اللجنة اعتقادا راسخا أن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل تحمل مسؤوليتها الدائمة إزاء قضية فلسطين، إلى أن يجري حلها فعليا بجميع جوانبها وفقا للقانون والشرعية الدوليين. وتناشد اللجنة مجلس الأمن أن يتصرف بحزم بغية كفالة تنفيذ قراراته المتعلقة بقضية فلسطين، ولا سيما القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وتأمل اللجنة أيضا أن يعمل المجلس، بوصفه الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، على تنفيذ التزاماته بموجب الميثاق. واللجنة، من جانبها، ستواصل الوفاء بالولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة وهدفها مساعدة الشعب الفلسطيني على نيل حقوقه غير القابلة للتصرف.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرض مشاريع القرارات التي اعتمدتها اللجنة وعممت في إطار البند ١١٦ من جدول الأعمال في الوثائق A/64/L.20 و A/64/L.21 و A/64/L.22 و A/64/L.23.

تتعلق مشاريع القرارات الثلاثة الأولى بعمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وبشعبة الحقوق الفلسطينية في الأمانة العامة وبرنامج المعلومات الخاصة بقضية فلسطين في إدارة شؤون الإعلام. وتؤكد تلك المشاريع مجددا الولايات الهامة المنوطة بهذه الهيئة التابعة للجمعية العامة وبالشعبتين التابعتين للأمانة العامة. تعتزم اللجنة، كما فعلت في الماضي، ضمان استخدام الموارد الموضوعة تحت تصرفها بأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة للقيام بجميع الأنشطة المتعلقة بولايتها. وقد تم استكمال مشاريع القرارات الثلاثة هذه.

أما مشروع القرار الرابع المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“، فيؤكد من جديد موقف الجمعية العامة فيما يتصل بالعناصر الجوهرية لهذه التسوية، ويتضمن إشارات إلى التطورات التي حدثت خلال العام الماضي. ويؤكد مشروع القرار هذا مجددا وبصورة خاصة تأييدنا الكامل لعملية السلام في الشرق الأوسط، ارتكازا على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي أعدتها اللجنة الرباعية والاتفاقات القائمة بين إسرائيل والفلسطينيين.

أما مشروع القرار الرابع الذي عرضته من فوري، فيبين المواقف والولايات والبرامج التي تكتسي أهمية خاصة، لا سيما عند هذا المنعطف الهام جدا الذي نجد أنفسنا فيه اليوم. وأهيب بالدول الأعضاء أن تصوت لصالح مشاريع القرارات وتؤيد الأهداف الهامة الواردة فيها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سافيور بورغ، ممثل مالطة، مقرر اللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، لعرض تقرير اللجنة.

السيد بورغ (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني بصفتي مقرر اللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف أن أعرض على الجمعية العامة التقرير السنوي للجنة، الوارد في الوثيقة A/64/35. وفي الواقع إن التقرير الذي أعرضه اليوم هو التقرير الثالث والثلاثين للجنة الذي تقدمه للجمعية.

وطيلة العقود الثلاثة الماضية، ما فتئت اللجنة تتابع التوصيات التي قدمتها في تقريرها الأول إلى الجمعية العامة، والتوصيات التي أيدتها الجمعية العامة في دوراتها الاثنتين والثلاثين المتعاقبة، بوصفها أساسا لحل قضية فلسطين. غير أنه كما ورد في الفقرة ٢ من تقرير هذا العام،

”وقد تعذر تنفيذ توصيات اللجنة التي وردت في تقريرها الأول، وقامت الجمعية العامة بتجديد ولاية اللجنة سنويا سعيا لأداء المهام التي أوكلت إليها“.

والآن أود أن أوجز كل فرع في التقرير.

الفصول من ١ إلى ٣ تغطي أهداف اللجنة ومنظورها العام بشأن الأحداث التي وقعت على مدار العام. وتوجز أيضا التفويضات التي أوكلتها الجمعية العامة للجنة وتتضمن معلومات عن تنظيم عمل اللجنة طيلة العام.

في الفصل الأول، مقدمة التقرير، تم إبراز عدد من الحقائق. وهي تتضمن على نحو خاص دعم اللجنة المستمر لتسوية القضية بالوسائل السلمية؛ وركود العملية السياسية، وعدم إحراز تقدم في الجهود الرامية إلى توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة تحت قيادة السلطة الفلسطينية، وتدهور الحالة على أرض الواقع في جميع أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية؛ و لم تسفر العملية السياسية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني التي استؤنفت بعد مؤتمر أنابوليس الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، عن إحراز أي نتائج ملموسة. وقد استجاب المجتمع الدولي للهجوم على غزة بالدعوة إلى التحلي بالهدوء والمحافظة على أرواح المدنيين الأبرياء؛ وواصلت المجموعة الرباعية جهودها الرامية للتوصل إلى حل شامل للنزاع العربي الإسرائيلي؛ وسعت اللجنة، من خلال أنشطتها، إلى لفت الانتباه إلى الحاجة الملحة إلى جهود منسقة وجماعية لتخفيف الآثار السلبية للتطورات التي وقعت على الأرض.

وفي الفصل الرابع من التقرير، يستعرض الحالة التي رصدتها اللجنة خلال العام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والحالة السياسية ذات الصلة. ويضم هذا الفصل سردا وقائعيا مفصلا للأحداث التي جرت في الفترة قيد الاستعراض والدور الذي قامت به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في التخفيف من وطأة الصعوبات التي يعاني منها السكان بسبب الحالة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وحولها، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة.

أما الفصل الخامس، فيستعرض العمل الذي قامت به اللجنة وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٦، بما في ذلك العمل الذي قامت به الجمعية العامة ومجلس الأمن، واشتراك رئيس اللجنة في مناقشات هاتين الهيئتين الرئيسيتين في الأمم المتحدة. ويستعرض هذا الفصل البيانات الصادرة عن اللجنة ومكتبها والحوار المستمر للجنة والمشاورات مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والبرلمانيين. ويبلغ ذلك الفصل أيضا عن عقد سلسلة من الاجتماعات الدولية والمؤتمرات التي نظمتها اللجنة. ويجسد التقرير بصورة ملائمة الدور المشروع والأنشطة اللازمة التي قامت بها شعبة الحقوق الفلسطينية.

أما الفصل السادس، فيقدم لمحة عامة عن العمل الذي قامت به إدارة شؤون الإعلام خلال العام وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٨ المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وهو يورد بشيء من التفصيل، بصورة خاصة، دور إدارة شؤون الإعلام في تنفيذ برنامجها الإعلامي المتعلق بقضية فلسطين من أجل توعية المجتمع الدولي بهذه القضية وبالحالة في الشرق الأوسط بحيث يشكل ذلك إسهاما فعالا في تهيئة مناخ يفضي إلى الحوار ويؤيد عملية السلام في الشرق الأوسط.

أما الفصل الأخير من التقرير، فيتضمن استنتاجات وتوصيات اللجنة. ومن الجدير بالذكر أن اللجنة أعربت

مرارا وتكرارا، وطيلة الفترة المشمولة بالتقرير، عن بالغ قلقها إزاء استمرار تدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وانهيار العملية السياسية. وأدانت الهجوم الذي شنته القوات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة في أواخر العام الماضي وأوائل هذا العام. كذلك شجبت اللجنة إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون من جانب الميليشيات الفلسطينية في غزة. وقد أعربت اللجنة عن عميق قلقها إزاء الحصار الخانق والذي ما تزال إسرائيل تفرضه على قطاع غزة بعدما تسبب الاجتياح في وقوع آلاف الضحايا من السكان المدنيين وهدم المنازل الفلسطينية والممتلكات والهياكل الأساسية على نطاق واسع.

وفي هذا الصدد، تذكِّر اللجنة إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بالتزامها، بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، بحماية السكان المدنيين الواقعين تحت احتلالها، والعمل وفقا للقانون الدولي. وتوصي اللجنة بأن يسعى المجتمع الدولي إلى تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي وذلك بإنشاء آليات ملائمة لرصد التقيد وأن تأخذ الأطراف السامية المتعاقدة، فرادى أو مجتمعين، التدابير التي تراها مناسبة لكفالة احترام الاتفاقية، بما في ذلك الدعوة لمؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة للنظر في مسألة احترام وكفالة احترام الاتفاقية.

تلاحظ اللجنة أن الأعمال التي قامت بها قوة الدفاع الإسرائيلية إبان عملية الرصاص المسكوب في قطاع غزة أدت إلى اتهامات خطيرة بانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، بل واحتمال وقوع جرائم حرب. وتشيد اللجنة بالعمل الذي قامت به مختلف بعثات تقصي الحقائق كما تعرب في نفس الوقت عن ملفها إزاء إنكار إسرائيل الكامل لانتهاك أي من القواعد التي تحكم الحرب. وتأسف اللجنة لعدم تعاون إسرائيل مع بعض البعثات، كما تعرب عن رأيها بأن يقدم للمحاكمة مرتكبي الجرائم الجسيمة من كلا الطرفين وأن يحاسَبوا على أفعالهم، وتدعو إلى تطبيق التوصيات الواردة في مختلف التقارير.

أعربت اللجنة أيضا عن قلقها الشديد إزاء استمرار العمليات الاستيطانية الإسرائيلية القائمة وتؤكد مجددا أن وجود المستوطنات داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانوني وبموجب القانون الدولي. وفي هذا السياق، ترحب اللجنة بموقف المجتمع الدولي الثابت في التركيز على الآثار المدمرة للسياسات الاستيطانية الإسرائيلية على فُرَص تحقيق حل الدولتين وتطالب باتخاذ إجراء جاد بهذا الشأن. كما تعرب اللجنة عن قلقها حيال تسريع فرص سياسة الأمر الواقع على القدس الشرقية، بما في ذلك السياسات المعلن عنها مؤخرا والتدابير غير القانونية الأحادية التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية. وتؤكد اللجنة مجددا أن القدس الشرقية جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة وأن التوصل إلى حل للقدس يتم التفاوض عليه وفقا للقانون الدولي ضرورة مطلقة لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني ولإحلال سلام مستدام في المنطقة بأسرها. علاوة على ذلك، تشجب اللجنة الاستمرار في بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتوصي بأن يتخذ المجتمع الدولي خطوات أكثر تصميما تتحدى بقاء الجدار.

وتلاحظ اللجنة أنه نتيجة تلك التطورات الضارة واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لم يحرز أي تقدم في ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وتكرر اللجنة تأييدها المطلق للإجماع الدولي بأن الحل الوحيد المجدي للنزاع، وكفالة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يتمثلان في إقامة دولة فلسطينية على الأرض التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، لتعيش في أمن وسلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل. ولبلوغ تلك الغاية، تدعو اللجنة إلى استئناف مفاوضات الوضع النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين. كما تدعو اللجنة إلى تنشيط الجهود التي

يبذلها الجميع من أجل التوفيق بين مواقفهم على أساس توافق الآراء السائد بشأن ضرورة تحقيق التسوية القائمة على حل الدولتين، مما سيؤدي إلى ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

تشدد اللجنة أيضا على المساهمة البنّاءة والمفيدة التي تقدمها لها شعبة حقوق الفلسطينيين في تنفيذ ولايتها. كما تعرب عن رأيها بأن برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية الذي تنفذه الشعبة يساهم في تركيز عناية الحكومات والمنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجمهور على الحاجة الماسة إلى تحقيق حل الدولتين وحشد المساعدة للشعب الفلسطيني. وتعتزم اللجنة حشد مزيد من الدعم للتسوية السلمية للنزاع على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وذلك عن طريق برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية لعام ٢٠١٠. بالإضافة إلى ذلك، تعتزم اللجنة، بمساعدة هيئات الأمم المتحدة العاملة في الميدان، التواصل مع أكثر الناس تضررا من الوضع الراهن، مثل اللاجئين والفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال والجمهور الإسرائيلي لإشراكه في البحث عن التسويات، وتعزيز الحوار والمشاريع المشتركة، معهم وكسب تأييدهم في أي تسوية يتم التفاوض عليها بين قادتهم بمباركة المجتمع الدولي. وترغب اللجنة في الإسهام في الجهود الرامية إلى وضع حد للتحريض من الطرفين، وتوفير منتدى للاستماع إلى روايتي الطرفين والتوفيق بينهما، وتعزيز التثقيف عن السلام في الميدان بمساعدة المجتمع المدني. كما ستولي اللجنة اهتماما خاصا لتمكين المرأة ومنظماتها في هذه العملية.

تشيد اللجنة أيضا بمنظمات المجتمع المدني وما تقدمه من دعم للشعب الفلسطيني كما تحيي أنشطة الدعوة الشجاعة التي يقوم بها عدد من الناشطين، بمن فيهم البرلمانيون، الذين شاركوا في مظاهرات التنديد بالجدار، ويقدمون المساعدة لقطاع غزة، ويبقون دوائرهم على علم بالواقع المر للعيش تحت الاحتلال. وستواصل اللجنة تقييم برنامجها للتعاون مع منظمات المجتمع المدني والتشاور معها بشأن أفضل السبل لتعزيز تعاونها مع البرلمانيين ومنظماتهم الجامعة التي تقع عليها مسؤولية التأكد من أن حكوماتهم تدعم بهمة مسعى تحقيق التسوية القائمة على حل الدولتين واحترام القانون الدولي عملا بالتزاماتها الدولية.

وأخيرا، تعرب اللجنة عن رأيها ومفاده أن البرنامج الإعلامي الخاص الذي تنفذه إدارة شؤون الإعلام بشأن قضية فلسطين ما برح يشكل مساهمة هامة في توفير المعلومات لوسائط الإعلام والرأي العام حول المسائل ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تطالب اللجنة باستمرار البرنامج التحلي بالمرونة اللازمة كما تقتضيه تطورات قضية فلسطين.

في الختام، آمل أن يكون التقرير الذي قدمته لتوي مفيدا ليس فقط لأعضاء هذه الجمعية في مداولاتهم بشأن القضية الفلسطينية، بل أيضا نداءً مدويا لجميع ممثلي الدول والأطراف للمشاركة في هذا الجهد وتوسيع تعاونهم مع اللجنة ودعمهم لها. وفي ذلك السياق، تدعو اللجنة الجمعية العامة إلى الاعتراف مرة أخرى بأهمية اللجنة وتأكيد ولايتها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد رياض منصور، رئيس الوفد المراقب عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب لكم عن تقديرنا العميق لقيادتكم الرشيدة وإدارتكم الحكيمة لأعمال الجمعية. وفي الوقت نفسه، يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ورئيسها سعادة السفير بول بادجي، وإلى جميع أعضاء اللجنة وأعضاء مكتبها الموقرين، وإلى شعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة على جهودهم الحثيثة وأعمالهم الجادة لتعبئة الدعم الدولي للقضية الفلسطينية

ولتعزيز مسيرة الشعب الفلسطيني لإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف. وأعرب عن امتناننا لمعالي الأمين العام، السيد بان كي – مون، على جهوده لخدمة السلام.

لقد اجتمعنا هذا الصباح في قاعة مجلس الوصاية لإحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويعرب شعبنا عن امتنانه الكبير لهذا التضامن والدعم لقضيته في هذا اليوم من كل ركن من أركان المعمورة. وكما جرت العادة، فإن هذا اليوم يتم إحياؤه في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو اليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧ الذي تم بموجبه تقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتين، إحداهما فلسطيني، و لم تر النور حتى يومنا هذا، والأخرى إسرائيل، وقد أدى ذلك القرار إلى وقوع النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني باقتلاعه من أرضه وتشريده وتشتيته، وفقدانه لوطنه في عام ١٩٤٨.

وهذا اليوم يؤكد مجدداً على استمرار الالتزام الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، بالمسؤولية التاريخية إزاء قضية فلسطين، إلى أن يتم حلها من جميع جوانبها وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

إن تبعات النكبة لا تزال ظاهرة ولا يزال أكثر من نصف أفراد الشعب الفلسطيني، على مدى ثلاثة أجيال، يعيشون في المنفى لاجئين بعد تشريدهم من وطنهم. وهم منتشرون الآن في جميع أنحاء العالم، والملايين منهم يعيشون في مخيمات، محرومين من حقهم في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم، ويتحملون مشاق لا تحصى في حين أن باقي الشعب الفلسطيني، بما في ذلك اللاجئون، ما زالوا يعيشون تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية ويعانون بصفة مستمرة من القمع والتنكيل وانتهاكات حقوقهم الأساسية.

ولا تزال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل تنكرها لحقوق الشعب الفلسطيني، واستخفافها بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، تواصل حملتها الاستعمارية الاستيطانية غير القانونية من خلال بناء المستوطنات وتوسيعها وبناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي تهدف إلى تنفيذ خططها التوسعية من خلال خلق حقائق على الأرض بهدف تغيير طابعها ووضعها وتركيبتها الديمغرافية. وتستخدم قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة العسكرية المفرطة والعشوائية ضد المدنيين الفلسطينيين في انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة، مما يتسبب بإزهاق أرواح الأبرياء، بمن فيهم الأطفال والنساء، والعديد من الجرحى وحالات الصدمات النفسية بين السكان المدنيين، فضلا عن تدمير الممتلكات والمنازل والحقول الزراعية والبنى التحتية الفلسطينية. وتستمر كذلك أعمال العنف والمضايقة والتحريض والاستفزاز والإرهاب ضد المدنيين الفلسطينيين من جانب المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين والمسلحين، الذين نقلوا بصورة غير قانونية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة.

بالإضافة إلى ذلك، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، احتجازها التعسفي وسجنها لحوالي ١١ ٠٠٠ من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء. ويتعرض الأسرى الفلسطينيون لمعاملة جسمانية ونفسية سيئة وللحبس الانفرادي والتعذيب، ويتعرض الأسرى الفلسطينيون ويحرمون من الزيارات العائلية والرعاية الطبية الكافية والغذاء، ويعيشون في ظروف غير صحية ولا إنسانية، في مخالفة لكل قواعد وأسس القانون الإنساني الدولي.

لقد انتهجت إسرائيل منذ احتلالها للأرض الفلسطينية سياسة العقاب الجماعي كأسلوب للتعامل مع

الشعب الفلسطيني من خلال فرض الإغلاقات والقيود على حركة الأشخاص والبضائع داخل وخارج الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي أصبحت معزولة تماماً عن باقي الأرض الفلسطينية المحتلة. وأدت هذه السياسة إلى إعاقة وصول الفلسطينيين إلى المدارس والمستشفيات والمزارع والوظائف وإلى الأماكن المقدسة ومنع وصول الإمدادات الغذائية والمساعدات الإنسانية. وتتجسد هذه السياسة بأبشع أشكالها من خلال الإغلاق الكامل لقطاع غزة وإقامة أكثر من ٥٥٠ نقطة تفتيش وحاجز في الضفة الغربية، بالإضافة إلى المستوطنات والجدار العازل والطرق الالتفافية، ونظام التصاريح، وقيود الإقامة المفروضة على سكان القدس خصوصاً.

في الوقت نفسه، تواصل إسرائيل تحديها للإجماع الدولي المطالب بوقف الاستيطان من خلال استمرار حملة الاستعمار الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في انتهاك جسيم لاتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول، ولقرارات الأمم المتحدة، وفي تجاهل تام لفتوى محكمة العدل الدولية وعدم الاحترام لالتزامات عملية السلام. وتتعرض مدينة القدس الشرقية لحملة مسعورة، وذلك من خلال توسيع المستوطنات ونقل المستوطنين إليها، وهدم المنازل الفلسطينية والاستيلاء عليها وتهجير سكانها، وفرض القيود على الإقامة، وأعمال الحفريات الخطيرة التي تستهدف المسجد الأقصى وتهدد بنياته بهدف تغيير طابع ومركز المدينة وتركيبتها الديمغرافية.

هذه الممارسات الإسرائيلية اللاأخلاقية القائمة على تشريد الفلسطينيين بالقوة لإحلال مستوطنين غير شرعيين محلهم غير قانونية، ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لها بحزم وجدية. وتعتبر هذه الأعمال جرائم حرب وفقا للمادة ٨ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتعتبر انتهاكاً للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، وتشكل، وفقا للمادة ١٤٧، انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي. وهي تمثل أيضا انتهاكاً للعديد من قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قراراً مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠).

إن مواصلة الحكومة الإسرائيلية لبناء الوحدات الاستعمارية الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لهي دليل آخر على استمرار السياسة الإسرائيلية القائمة على الاستيلاء على الأرض واستعمارها، والتي تعكس غطرسة القوة وتحمل رسالة ازدراء واضحة لتوافق الآراء الدولي في هذا الصدد، وللإرادة الدولية المتمثلة في قرارات الشرعية الدولية التي تؤكد أن القدس الشرقية المحتلة هي جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن جميع الإجراءات الإسرائيلية في المدينة تعتبر لاغية وباطلة وليس لها أي شرعية قانونية.

إن السماح لإسرائيل بمواصلة الحملة الاستعمارية الاستيطانية غير القانونية يهدد بشكل خطير فرص تحقيق السلام في المستقبل. إذ تؤدي هذه الحملة إلى تقويض تواصل الأرض الفلسطينية المحتلة وتكاملها ووحدتها وتعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق الحل القائم على دولتين.

لقد خلف العدوان العسكري الوحشي الذي شنته إسرائيل في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ضد المدنيين الفلسطينيين العزل في قطاع غزة أكثر من ١ ٤٠٠ قتيل، بمن فيهم المئات من الأطفال والنساء الأبرياء، وجرح أكثر من ٥ ٥٠٠ شخص. وقد عكس هذا العدوان صورة مشينة لعدم اكتراث إسرائيل الكامل بحقوق الإنسان واستهانتها بالروح البشرية. وفي نفس الوقت، تواصل إسرائيل حصارها الجائر وغير القانوني لقطاع غزة وتحويله إلى سجن كبير لمعاقبة الشعب الفلسطيني بصورة جماعية مما عمق الأزمة الإنسانية وزاد من حدة الفقر والجوع والمرض والبطالة.

ومن دواعي الأسف، فإن انتقائية المجتمع الدولي وعجزه عن العمل، بما في ذلك مجلس الأمن، قد أتاح لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مواصلة هذه الممارسات المشينة وانتهاكاتها للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقد عزز تكرار فشل المجتمع الدولي في مساءلة إسرائيل عن انتهاكاتها وجرائم الحرب من إفلاتها من العقاب وخروجها على القانون، وأتاح لها الاستمرار في استعمال القوة العسكرية وانتهاج سياسة العقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني الأعزل الواقع تحت الاحتلال.

وهذا ما خلصت إليه بوضوح استنتاجات التحقيق الذي أجرته لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة. أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قد ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وخروقات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة – ترقى إلى مستوى جرائم الحرب وحتى الجرائم ضد الإنسانية – ضد الشعب الفلسطيني. وأن غياب المساءلة – بل والأسوأ من ذلك – في عدة حالات انعدام توقع أي شكل من أشكال المساءلة، وسمح لإسرائيل بأن تستمر في انتهاكاتها وتعزز ثقافة الإفلات من العقاب بالتحديد، التي تمتعت بها لأكثر من أربعة عقود. هذا الأمر لم يعمق الظلم والمعاناة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني فحسب، بل قوض مصداقية القانون الدولي والنظام الدولي برمته.

وفي هذا الصدد، يعتبر القرار ٦٤/١٠ الذي اتخذته الجمعية العامة، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، خطوة هامة نحو بداية العملية لضمان المساءلة والعدالة. وإلى جانب الجهود التي تُبذل لتناول هذه المسألة الخطيرة في الجمعية العامة، سنواصل حث جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، على تحمل مسؤولياتهم ودعوة الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة إلى تحمل مسؤوليتهم والتزاماتهم القانونية بصورة فردية وجماعية، وذلك للبدء في حقبة جديدة لشعبنا وللعالم بأسره تستند إلى احترام القانون الدولي، الضامن الحقيقي للسلام والحرية والأمن والكرامة البشرية.

تقع على المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، مسؤولية أن يبعث برسالة حازمة وواضحة إلى السلطة القائمة بالاحتلال مفادها أن المجتمع الدولي لم يعد يتسامح مع ممارساتها غير القانونية وانتهاكاتها وجرائمها لأن واجب الالتزام بمبادئ القانون الدولي ينبغي أن يكون فوق كل الاعتبارات الأخرى التي تستخف بنظامنا الدولي. إن الالتزام المبدئي بالقانون سيساعدنا على كسر هذه الحلقة من الإفلات من العقاب ووضع حد للجرائم المشينة التي سببت الكثير من المعاناة وأطالت أمد هذا الصراع المأساوي إلى جانب ضمان حماية السكان المدنيين الفلسطينيين. ولا شك في أن ذلك سيساهم في وضع حد للمعاناة الإنسانية التي يسببها الاحتلال الإسرائيلي لشعبنا وتهيئة بيئة ملائمة وأكثر استقراراً لتحقيق السلام وحل الدولتين وإنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي والصراع العربي – الإسرائيلي برمته.

لا يمكن أن يتحقق السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط ما دامت قضية فلسطين لا تزال من دون حل، وطالما أن إسرائيل لا تزال تواصل تحديها للقانون، ولا تمتثل لالتزاماتها القانونية، وتظل غائبة أو غير راغبة في الشراكة في عملية السلام، وتحاول باستمرار فرض حل يستند إلى القوة العسكرية.

إننا نمر في مرحلة حراك سياسي جدي من أجل إحياء عملية سياسية هدفها تحقيق اتفاق سلام شامل. لكننا نعود إلى التأكيد على أن انطلاق هذه العملية ينبغي أن يستند إلى قيام كل طرف، وبالأخص الإسرائيلي، بتنفيذ التزاماته

بموجب المرحلة الأولى من خطة خارطة الطريق، التي تشمل أساساً وقف الاستيطان بجميع أشكاله، والالتزام بحل قضايا الوضع النهائي، وفقا للمرجعيات المعروفة، وبخاصة قضية القدس واللاجئين والحدود والمياه والأمن وسواها. هذا الموقف يشكل صلب مبادرة السلام العربية التي نلتزم بها والتي تلتزم جميع القوى الدولية بها بدون استثناء، وكذلك اللجنة الرباعية تنتهج هذه السياسة.

ونؤكد لكم أن القيادة الفلسطينية سوف تنطلق في كل تحرك سياسي مقبل من التزامها الراسخ بالبرنامج الوطني ومبادرة السلام الفلسطينية التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني، وفقا لما ورد في إعلان الاستقلال الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، والتزامات عملية السلام في الشرق الأوسط، التي بدأت في عام ١٩٩١، وبحل الدولتين، لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية في كامل الأرض الفلسطينية التي ترزح تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧. ولا تزال القيادة الفلسطينية ملتزمة بمرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق.

لكننا نؤكد مجدداً أن القيادة الفلسطينية ترفض وبشكل قاطع أية أفكار أو مشاريع، من قبيل التوطين أو الوطن البديل أو الدولة ذات الحدود المؤقتة وربطها بالتلاعب الإسرائيلي في عملية السلام، واستخدامها كغطاء لتحقيق مآربها في التوسع والاستيطان، بما في ذلك الإعلان المسرحي الأخير لرئيس الوزراء الإسرائيلي بشأن ”الوقف الجزئي والمؤقت للاستيطان“ في الضفة الغربية وتواصله في القدس الشرقية. فهذه الأمور لا تخضع للجدل أو المساومة، لأن دولة فلسطين ستقام على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين ومصالحهم في جميع أماكن تواجدهم أولوية لا يمكن الحياد عنها. ويجب حلها حلاً عادلاً وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ لعام ١٩٤٨. فالسبيل الوحيد لحل الصراع وإحلال السلام في منطقتنا هو الانسحاب الكامل للاحتلال الإسرائيلي من جميع الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية التي تم احتلالها في عام ١٩٦٧ والحل العادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين.

إن الالتزامات الواقعة على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي محددة ولا لبس فيها أو غموض، وقام الجانب الفلسطيني بكل ما عليه من التزامات على عكس إسرائيل التي لم تمتثل لأي من التزاماتها، وخاصة وقف الاستيطان، ونحن لا نضع شروطاً مسبقة ولكننا نطالب بأن تنفذ إسرائيل التزاماتها التي جاءت في خطة خارطة الطريق والتي تضمنها قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣).

ختاماً أعرب مجدداً عن امتنان الشعب الفلسطيني للتضامن وللدعم الذي يقدمه له المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة التي ساهمت في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني على مداد عقود طويلة بين النضال ضد الظلم والقهر والاحتلال في مسيرته الطويلة والشاقة نحو تحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة لإنهاء الاحتلال البغيض وتمكينه من إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وحقه في العودة وتحقيق السلام العادل والدائم والشامل. وما زال الشعب الفلسطيني يحدوه الأمل في مواصلة دعم ومساعدة المجتمع الدولي له. وفي هذا الصدد، نعرب عن أملنا في أن تصوت جميع الدول لصالح مشاريع القرارات المطروحة في إطار البندين المتصلين بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط، ومشاريع القرارات الأخرى المتعلقة بفلسطين والتي ستطرح لاحقاً على الجمعية العامة. إننا نؤمن إيماناً راسخاً بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وبالقانون الدولي وبأن جميع أمم العالم الحرة والمحبة للسلام تقف إلى جانب

العدالة والسلام وتدعم قضية فلسطين باعتبارها قضية عادلة ونبيلة، ونريد أن نرى شعبنا وقد انتهت معاناته وآلامه بإعمال حقوقه وتحقيق حريته في دولته المستقلة. ونريد أن نرى منطقة الشرق الأوسط وقد أنهت عقود الاحتلال والقهر والحروب لتنعم بالسلام والأمن والاستقرار وتحقيق العدالة والرفاهية للشعوب كافة في المنطقة. ويحدونا الأمل في أننا سوف نجتمع هنا، وفي وقت قريب، لنحتفل بانضمام دولة فلسطين الحرة المستقلة إلى أسرة الأمم.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أخاطب الجمعية العامة في هذه المناسبة الهامة باسم حركة عدم الانحياز.

نحتفل اليوم باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يتيح للمجتمع الدولي فرصة ممتازة لتأكيد دعمه لمساعي الفلسطينيين المشروعة من أجل استعادة حقوقهم غير القابلة للتصرف وممارستها بالكامل بما في ذلك حقه في دولة فلسطينية مستقلة، ذات سيادة وقادرة على البقاء، عاصمتها القدس الشرقية. وتعتقد الحركة بأن تحقيق هذا الهدف السامي ينبغي أن يكون على أساس حل الدولتين وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

لذلك تدعو حركة عدم الانحياز إلى استئناف عملية السلام في أقرب وقت ممكن، وتأسف لعدم إحراز تقدم على الرغم من توافق الآراء الدولي بشأن الحاجة الماسة للسلام وزيادة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية وتحقيق سلام شامل في منطقة الشرق الأوسط. وللأسف، لم يحرز أي تقدم بسبب استمرار إسرائيل في تحديها لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. وعلى المجتمع الدولي ألا يكل من مطالبة إسرائيل بوقف انتهاكاتها والعودة إلى المفاوضات بنية صادقة.

منذ أن نظرت الجمعية العامة في بند جدول الأعمال بشأن قضية فلسطين في عام ٢٠٠٨، لم تكف إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، عن ممارساتها غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها فرض عقوبة جماعية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة و لم تكف عن إقامة المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية. علاوة على ذلك، قامت إسرائيل باستعمال القوة المفرطة والعشوائية ضد المدنيين الفلسطينيين، وارتكبت انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان على النحو الذي وصفته بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة ومجلس التحقيق التابع لمقر الأمم المتحدة وبعثة تقصي الحقائق المستقلة التابعة للجامعة العربية. لقد كان لأعمال إسرائيل تلك أثر سلبي على البيئة المواتية لبلوغ هدف السلام. وأضرت تلك الأعمال بالمساعي من أجل استئناف المفاوضات والوصول إلى اتفاق بشأن القضايا المحورية المتعلقة بالمركز النهائي.

لا تزال إسرائيل تعرقل الجهود الرامية إلى استئناف مفاوضات السلام وذلك باضطهاد الشعب الفلسطيني، ورفض إيقاف أنشطة الاستيطان، ومحاولة فرض الحلول الأحادية الجانب بخلق حقائق جديدة على الأرض بهدف تغيير المركز القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهويتها. ولا تتورع إسرائيل عن اتخاذ التدابير التي تحكم مسبقاً على نتائج المفاوضات بشأن المسائل المتعلقة بالوضع النهائي، أي القدس والمستوطنات واللاجئين والحدود والأمن والمياه. وهذه التدابير غير القانونية تقوض الثقة وتؤجج التوترات على الأرض وتعيق تحقيق أي تقدم وتثير التساؤلات بشأن مصداقية إسرائيل كشريك في عملية السلام.

تواصل إسرائيل أنشطتها الاستيطانية غير الشرعية في الضفة الغربية ولا سيما القدس الشرقية ومحيطها. كما تكثف من مصادرة الأراضي الفلسطينية وتوسيع المستوطنات ونقل المستوطنين الإسرائيليين وبناء الجدار واتخاذ تدابير أخرى مدمرة، بما فيها هدم المزيد من منازل الفلسطينيين سعياً للضم الفعلي لمزيد من الأراضي الفلسطينية. يتم كل ذلك في انتهاك خطير للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والتزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق التي تدعو بوضوح إلى تجميد جميع أنشطة الاستيطان بما فيها تلك الناجمة عن النمو الطبيعي، وتفكيك كل المخافر الأمامية التي أنشئت منذ آذار/مارس ٢٠٠١.

ما برحت حركة عدم الانحياز تشعر بقلق عظيم في هذا الصدد. كما تود أن تنبه إلى تداعيات السياسة الإسرائيلية الحالية على فرص تحقيق حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء. وعلاوة على ذلك، تشعر حركة عدم الانحياز بالانزعاج جراء التدابير الأخيرة غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك المصادقة على بناء ٩٠٠ وحدة سكنية إضافية في مستعمرة غيلو جنوبي القدس الشرقية. إن هذا يناقض الهدف الذي يحظى بتأييد دولي والمتمثل في تسوية النزاع عن طريق عملية السلام، فأنشطة الاستيطان تقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين. وتسترعي حركة عدم الانحياز انتباه المجتمع الدولي إلى حقيقة أن التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في القدس الشرقية المحتلة يتسارع بخطوات غير مسبوقة، تقترن بهدم المنازل الفلسطينية وإخلاء وتشريد مئات الأسر الفلسطينية في محاولة مكشوفة وغير قانونية لتغيير التركيبة السكانية للمدينة ووضعها النهائي وطبيعتها، استباقا لأي تسوية نهائية للنزاع.

أما فيما يتعلق بالحالة في القدس الشرقية المحتلة، فتود حركة عدم الانحياز الإعراب عن بالغ قلقها وتحذيراتها إزاء الهجمات المستمرة والمتكررة التي يقوم بها المتطرفون والمستوطنون الإسرائيليون على المصلين الفلسطينيين في الموقعين الإسلاميين المقدسين: الحرم الشريف والمسجد الأقصى. وهذه الهجمات تشكل خطراً وتمثل استفزازاً في حالة ملتهبة بالفعل في المدينة المحتلة.

تعرب حركة عدم الانحياز عن القلق البالغ إزاء استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات في المدينة المحتلة وهدم المنازل الفلسطينية وإخلاء الأسر الفلسطينية ومصادرة الأراضي والممتلكات والقيام بحفريات في المدينة، بما فيها المنطقة المجاورة للحرم القدسي الشريف، في جملة أمور؛ ويجري كل ذلك في تحد لتوافق الآراء الدولي الرافض للاستيطان الإسرائيلي غير المشروع في القدس الشرقية المحتلة.

إن حركة عدم الانحياز تدين إسرائيل على استمرار تحدياتها وأعمالها غير القانونية ضد الأماكن المقدسة في المدينة وضد سكانها الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي. علاوة على ذلك، تؤكد مجددا حركة عدم الانحياز على أنها تأسف لجميع الأعمال الإسرائيلية والتدابير الاستفزازية الرامية إلى تغيير التشكيلة الديمغرافية، والطابع الجغرافي، وخصائص القدس الشرقية المحتلة ووضعها. وتعتقد حركة عدم الانحياز أن الأوان قد حان ليثبت مجلس الأمن وجوده، ويتخذ موقفا واضحا وإجراءات جادة بشأن انتهاكات إسرائيل في القدس الشرقية المحتلة.

والحالة في غزة ما زالت مبعث قلق عميق لحركة عدم الانحياز. لقد أكدنا مرارا أن الحالة الراهنة في غزة غير مقبولة ولا يمكن استمرارها، وتسبب مضاعفات سلبية لجميع الجهود الرامية إلى النهوض بعملية السلام. وإسرائيل، بإغلاقها جميع نقاط العبور إلى غزة، ما زالت تفرض حصارا على السكان المدنيين الفلسطينيين، وبالتالي تحرم غزة من احتياجاتها الإنسانية.

وتواصل إسرائيل أيضا منع إعادة إعمار غزة، انتهاكا للقانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) والقرار الذي اتخذ في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة (دإط-١٠/١٨) التي انعقدت بتاريخ ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتطالب حركة عدم الانحياز بأن ترفع إسرائيل فورا حصارها غير القانوني، والسماح بفتح جميع المعابر الحدودية على الفور وإبقائها مفتوحة بغية التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية، وتحقيق الانتعاش المبكر العاجل وإعادة إعمار قطاع غزة.

وتشدد حركة عدم الانحياز على الضرورة العاجلة لبدء إعادة إعمار غزة، بما في ذلك عن طريق تنفيذ اقتراح الأمين العام القاضي بمباشرة الأنشطة المدنية لإعادة الإعمار بقيادة الأمم المتحدة، وإنجاز العديد من المشاريع المعلقة بإدارة وكالات الأمم المتحدة العاملة على الأرض رغم توفر الأموال. وتأسف حركة عدم الانحياز للعرقلة المستمرة لاستيراد المواد الضرورية إلى غزة، بغية إعادة الإعمار، نتيجة الحصار الإسرائيلي القائم.

والتسوية السلمية لقضية فلسطين تقتضي استجابة سريعة وجهودا مكثفة من المجتمع الدولي لتصحيح الحالة الراهنة غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإلزام إسرائيل بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وتعتقد حركة عدم الانحياز أن احترام القانون الدولي سيحدث تغييرا حقيقيا في الحالة، ويهيئ البيئة المناسبة لمواصلة المفاوضات بشأن تسوية نهائية وعادلة ودائمة بغية تحقيق السلام والاستقرار والتعايش، وهو ما تحتاجه وتستحقه منطقتنا التي طالت أمد الاضطرابات فيها.

وحركة عدم الانحياز تناشد مجلس الأمن أن يعمل مع الجمعية العامة وفاء بمسؤوليته الدائمة المتعلقة بقضية فلسطين، إلى أن يجري حلها عن طريق إنشاء دولة فلسطين، وتحقيق الرؤيا المتمثلة في حل قائم على دولتين.

وفي الختام، إن قضية فلسطين وعملية سلام الشرق الأوسط تمران الآن بمنعطف حاسم. والرؤيا المتمثلة في حل قائم على دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمان هي السبيل الوحيد لحل قضية فلسطين، واستعادة السلام في الشرق الأوسط. وتؤيد حركة عدم الانحياز تحقيق الحل القائم على دولتين، وستواصل دعم الشعب الفلسطيني وقيادته سعيا إلى وضع حد للاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده، والذي بدأ عام ١٩٦٧، عن طريق حل عادل ودائم وسلمي وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

تود منظمة المؤتمر الإسلامي أن تعرب عن قلقها الجاد إزاء الحالة الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما استمرار الحصار الإسرائيلي غير الإنساني، والأزمة الإنسانية الحادة المفروضة على السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، فضلا عن الحملة الاستعمارية غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في القدس الشريف وحوله.

لقد شهد المجتمع الدولي ودان التدابير الاستعمارية غير القانونية والمكثفة لإسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأنشطة الاستيطان الجارية، والعدوان المتواصل على الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في القدس الشريف، ونقل المزيد من المستوطنين الإسرائيليين، واستمرار بناء جدار العزل في المدينة المقدسة وحولها، بما في ذلك تغيير طابعها الديمغرافي والجغرافي، وفرض القيود على حرية حركة المواطنين

الفلسطينيين، واحتجازهم على نحو غير قانوني، وهدم المنازل الفلسطينية، ولا سيما استمرار أعمال الحفر في المسجد الأقصى وحوله.

وتشدد منظمة المؤتمر الإسلامي على أن مسألة الحرم القدسي الشريف في القدس الشريف هي خط أحمر لا يمكن معالجته بروح تهاونية أو يكون موضوع أي نقاش. وأي ضرر يلحق بالمسجد الأقصى الشريف ستكون له مضاعفات خطيرة جدا في العالم الإسلامي، ومن المحتمل أن يزعزع الاستقرار في المنطقة.

وتؤكد منظمة المؤتمر الإسلامي دعمها الثابت لقيام دولة فلسطين، بناء على التزام بالحق السيادي على الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشريف، والحرم الشريف وجميع الأماكن المسيحية والإسلامية المقدسة، التي هي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وتشدد كذلك على القدس عاصمة لدولة فلسطين المستقلة. وفي ذلك الصدد، ترفض منظمة المؤتمر الإسلامي أية محاولة لتقويض الحق الفلسطيني في السيادة على القدس الشريف.

وندين بشدة الهجمات الأخيرة التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلية وشنها المستوطنون المتطرفون ضد المدنيين والمصلين الفلسطينيين في المسجد الأقصى وباحة الحرم الشريف في القدس الشريف المحتل. وتؤكد مجموعتنا من جديد إدانتها لعدوان إسرائيل المستمر ضد الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في القدس الشريف، وضد السكان الفلسطينيين في المدينة المقدسة. ويواصل ذلك العدوان التسبب بتصعيد التوترات وتعقيد الصعوبات للسكان الفلسطينيين في المدينة من جميع نواحي الحياة.

إن ذلك العدوان المتواصل فصل جديد تسطره إسرائيل في قصة الإرهاب المستمر، وهي السلطة القائمة بالاحتلال. وهذا العدوان الحالي بدأ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ مع الحفريات التي تقوم بها إسرائيل بهدف تقويض الأهمية الرمزية والقدسية للمدينة بالنسبة إلى المسلمين في جميع أنحاء العالم وإلى الدين الإسلامي ذاته. وفي وقت مبكر من هذا العام، شهد المجتمع الدولي بذعر الأحداث التي وقعت في قطاع غزة المحتل. وأكد تقرير غولدستون (A/HRC/12/48) مخاوف المجتمع الدولي الشديدة جدا إزاء ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك أعمال القتل المتعمد والهجمات المتعمدة على الأهداف المدنية والتدمير الهائل للممتلكات المدنية والهجمات العشوائية واستخدام الدروع البشرية وإنزال العقاب الجماعي بحق السكان المدنيين في غزة بفرض إسرائيل حصارا مستمرا خلال عدوانها على قطاع غزة الذي لم يراوح مكانه حتى هذه اللحظة.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي ترحب باتخاذ الجمعية العامة القرار ١٠/٦٤ بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ والمعنون ”متابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة“. وترى أن هذا القرار يشكل خطوة أولى هامة في معالجة تلك الانتهاكات الإسرائيلية التي أكدها تقرير غولدستون ووثقها. ولذلك، ما زال يتعين على الأجهزة والهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، اتخاذ إجراء من أجل تقديم مرتكبي تلك الجرائم من الإسرائيليين إلى العدالة وإنهاء إفلات إسرائيل من العقاب وموقفها المتعالي على القانون.

إن إسرائيل قد خلفت وراءها الكثير جدا من القتلى والجرحى الفلسطينيين في قطاع غزة الذي يترف دما. إذ أن الطائرات الإسرائيلية والدبابات والسفن الحربية لم تستطع أن ترى على شاشات راداراتها إلا هدفا واحدا – المدنيين – ومع ذلك قامت بإطلاق النيران. ووثق ذلك فريق الأمم المتحدة.

لذلك، فقد وضعت إسرائيل الأمم المتحدة إزاء حالة يتعين عليها إما أن ترد أو أن تخبرنا لماذا لا ترد.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي لا تزال تشعر ببالغ القلق جراء الاختراقات الجوية والبرية المستمرة لسيادة لبنان في انتهاك لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتطالب المنظمة إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي اللبنانية التي لا تزال محتلة في مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر.

وتؤكد منظمة المؤتمر الإسلامي مجددا أيضا أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري المحتل أو هيكله المؤسسي، أو فرض ولاية قضائية أو إدارية، باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني. وتطالب منظمة المؤتمر الإسلامي إسرائيل بأن تتقيد بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وأن تنسحب انسحابا كاملا من الجولان السوري المحتل إلى خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وأيضا تنفيذا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تدعو إلى تكثيف جهود المجتمع الدولي إلى الإسراع في عملية التوصل إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق. وفي ذلك الصدد، تكرر منظمة المؤتمر الإسلامي دعمها الثابت والقاطع لقضية فلسطين العادلة. وتدعو إلى نيل الشعب الفلسطيني بسرعة لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة فلسطين، والقدس الشريف عاصمة لها، وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار ١٩٤ (د-٣).

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا والجبل الأسود وصربيا وأيسلندا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

إن الاتحاد الأوروبي ما برح يشعر بالقلق إزاء الجمود الحالي في عملية السلام في الشرق الأوسط. والتطورات السلبية على أرض الواقع والنتائج المحدودة التي حققتها الجهود الدبلوماسية مسألة خطيرة. عند هذا المنعطف، تمس الحاجة إلى استئناف المفاوضات والتحرك الإيجابي على أرض الواقع لتوليد الأمل وتقوية سواعد العاملين من أجل السلام. وإذا ما فشلنا، فسنتحمل جميعا المسؤولية وستكون العواقب واسعة الأثر.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي ملتزما بتسوية شاملة للصراع العربي – الإسرائيلي على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومرجعية مؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق والاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف في السابق ومبادرة السلام العربية. ونكرر الحاجة إلى ضمان التوصل إلى حل سياسي مع وجود دولتين – إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقادرة على البقاء – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ونرحب بالتزام حكومة الولايات المتحدة بالسعي بقوة إلى حل الدولتين وإحلال السلام الشامل في الشرق الأوسط. والاتحاد الأوروبي على استعداد للعمل مع أطراف النزاع ومع الأمم المتحدة وأعضاء المجموعة الرباعية والشركاء العرب لتحقيق ذلك الهدف. فحل الدولتين هو الطريق الذي يوفر الأمن للشعبين في المستقبل.

ويتعين على الطرفين الآن اتخاذ تدابير ملموسة لاستئناف مفاوضات السلام، بينما يحترمان الاتفاقات والتفاهمات السابقة. إن استمرار أعمال الاستيطان وتدمير

المنازل والإجلاءات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا تزال تمثل قلقا شديدا للاتحاد الأوروبي. ونحض حكومة إسرائيل على القيام فورا بإنهاء تلك الأعمال الاستيطانية، بما في ذلك ما يسمى بالنمو الطبيعي، وإزالة جميع المخافر الأمامية التي أُنشئت منذ آذار/مارس ٢٠٠١. ويكرر الاتحاد الأوروبي أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة في طريق السلام. والاتحاد الأوروبي لم يعترف بأي تغييرات على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، سوى تلك التي يتفق عليها الطرفان.

ولا بد من إيجاد حل دائم لأزمة غزة من خلال التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وما فتئ الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق الشديد إزاء الحالة الإنسانية في غزة، ويدعو إلى فتح المعابر فورا ومن دون شروط لكي تتدفق المساعدة الإنسانية والسلع التجارية ودخول الأشخاص إلى غزة والخروج منها. ويتعين السماح بعملية إعادة التعمير والانتعاش الاقتصادي. ولا بد من وضع آلية فعالة لمنع تهريب الذخيرة إلى قطاع غزة. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى وقف تام لجميع ضروب العنف، بما في ذلك الوقف المستدام لعملية إطلاق الصواريخ على إسرائيل. ونكرر نداءنا إلى الذين يحتجزون الجندي الإسرائيلي المختطف جلعاد شاليط بإطلاق سراحه من دون تأخير.

والاتحاد الأوروبي ينظر بقلق شديد أيضا إلى الأحداث الأخيرة في القدس الشرقية. ونتابع الحالة عن كثب في منطقة المسجد الأقصى وحولها وجبل الهيكل/الحرم الشريف. ونحث الأطراف كافة على الامتناع عن كل الإجراءات الاستفزازية التي يمكن أن تزيد من لهيب التوترات أو أن تؤدي إلى العنف. ويجب على الجميع بدون استثناء اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب التصعيد. وإذا أريد للسلام الحقيقي أن يسود فلا بد من إيجاد طريقة لحسم وضع القدس كعاصمة مستقبلية للدولتين.

هذا العام، إذ نحتفل بالذكرى السنوية الستين لاتفاقيات جنيف الأربع، يكرر الاتحاد الأوروبي الأهمية التي يوليها لتلك الاتفاقيات التي تشكل، هي وبروتوكولاتها الإضافية، لب القانون الإنساني الدولي. وندعو الأطراف كافة إلى وقف الحض على العنف وأعمال العنف ضد المدنيين. ولا بد من كفالة احترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية إجراء التحقيقات، بطرق أصولية موثوق بها، في كل ما حدث من أعمال يمكن أن تعتبر خرقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ويهيب الاتحاد الأوروبي بالفلسطينيين أن يضاعفوا جهود المصالحة فيما بين الفصائل الفلسطينية دعما لجهود الرئيس محمود عباس. ونؤيد جهود الوساطة التي تبذلها مصر وجامعة الدول العربية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي النهوض ببناء الدولة الفلسطينية، وسيكثف عمله بشأن الإصلاحات، في شراكة مع السلطة الفلسطينية. إن جهود السلطة الفلسطينية لتطوير قطاع أمني فعال مُصلَح جهود إيجابية. وإننا سنتعاون من أجل تنفيذ تحسينات إضافية. وستظل الشرطة المدنية وقطاع القضاء يحظيان بالدعم المكثف من الاتحاد الأوروبي.

إن إعلان حكومة إسرائيل استعدادها للنهوض بالتنمية الاقتصادية الفلسطينية علامة إيجابية. وينبغي الاضطلاع بذلك ضمن إطار المنظور الأوسع للحل القائم على دولتين. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية في ما يتصل بتخفيف القيود المفروضة في الضفة الغربية. إن القيود السارية على حرية التنقل في الضفة الغربية تؤثر تأثيرا سلبيا على حالة حقوق الإنسان. ولذلك نتطلع قدما إلى مزيد من التحسينات المستدامة في مجال حرية التنقل في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة والوصول إليها. ويتعين تنفيذ اتفاق التنقل والعبور لعام ٢٠٠٥ تنفيذا تاما. والاتحاد

الأوروبي يعلن استعداده للعمل عن كثب مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية ومع المانحين الدوليين لتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني.

وسيساهم الاتحاد الأوروبي مساهمة كبيرة في ترتيبات ما بعد الصراع الرامية إلى كفالة استدامة اتفاقات السلام وتناول الأبعاد الاقتصادية والأمنية الإقليمية. وندعو جميع الشركاء في المجتمع الدولي إلى المساهمة بهمة في سبيل إنجاز تسوية شاملة. ورهنا بالمزيد من التطورات على المستوى السياسي وعلى الأرض، يعلن الاتحاد الأوروبي استعداده لدعم المساعي الرامية إلى تحقيق نتائج مبكرة ملموسة سعيا إلى تسوية شاملة للصراع.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): هل يحتاج المرء إلى التذكير بأن مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير يندرج بين المقاصد الأساسية للأمم المتحدة، حسبما هو مجسد في المادة الأولى من الفصل الأول من الميثاق؟ وهل يحتاج المرء إلى التذكير بأن مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير قد أكدته هذه الجمعية بقرارها ٦٣٧ (د-٧) في عام ١٩٥٢ بشأن حق الشعوب والأمم في تقرير المصير؛ وفي إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي اعتمدته في عام ١٩٦٠ باعتباره القرار ١٥١٤ (د-١٥)؛ وفي قرارها ١٨٠٣ (د-١٧) الذي اعتمدته في عام ١٩٦٢ بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية؛ وفي إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، الذي اعتمدته بالإجماع في عام ١٩٧٠بوصفه القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥)، والذي أصبح تعبيرا عن القانون الدولي العرفي؟

وعلاوة على ذلك، هل يحتاج المرء إلى التذكير بأن المادة المشتركة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تؤكد على حق جميع الشعوب في تقرير المصير؟

لقد أصبح تقرير المصير رديفا للنضال الطويل الأمد للشعب الفلسطيني من أجل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف والمعترف بها دوليا، بما فيها الحق في الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية والحق في العودة إلى دياره وممتلكاته، التي اقتُلع منها. لكن الحقيقة المجردة المتمثلة في أن هذه الجمعية دأبت على الاجتماع سنويا منذ عام ١٩٧٨ للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني لتشهد بحد ذاتها على ضخامة العقبات التي تمنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير.

قرارات الجمعية العامة السالفة الذكر تفرض على الدول لا واجب احترام مبدأ الحق في تقرير المصير فحسب، وإنما أيضا واجب الامتناع عن أي إجراءات تحرم الشعوب من التمتع بذلك الحق. وفي هذه الحالة فإن إسرائيل لم تفشل فحسب في الانسحاب من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها في عام ١٩٦٧، الأمر الذي يفرضه عليها التزامها القانوني بموجب قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وإنما واصلت أيضا خلق سلسلة من الحقائق في الأراضي المحتلة في شكل مناطق آمنة ومستوطنات وطرق التفافية ونقاط التفتيش، ناهيك عن ضم القدس الشرقية وإقامة الجدار، وهذه كلها تمنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير.

إن ضخامة هذه الحقائق في الميدان يقدم الدليل التوضيحي عليها حجم ونمو الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة. وما يسمى بالمستوطنات الرسمية تجاوزت مؤخرا ١٢٠ مستوطنة، بالإضافة إلى ما يقرب من ١٠٠ مما يسمى بالمواقع المتقدمة غير الرسمية. واستنادا إلى مركز المعلومات الإسرائيلي عن حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة

(B'Tselem)، بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية ٤٧٩ ٠٠٠ بنهاية عام ٢٠٠٨، بما في ذلك ١٩٣ ٠٠٠ في القدس الشرقية. ويجدر بالذكر أيضا أن مجموع سكان المستوطنات – مع استثناء القدس الشرقية – قد نما بنهاية عام ٢٠٠٨ بنسبة أسرع بكثير من معدل نمو السكان العام في إسرائيل: ٤,٧ مقارنة بـ ١,٦ في المائة على التوالي. والشيء نفسه ينطبق على عام ٢٠٠٧.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كابرال (غينيا – بيساو).

وبالإضافة إلى ذلك، وجدت محكمة العدل الدولية في فتواها في تموز/يوليه ٢٠٠٤ أن أجزاء طويلة من الجدار قد بنيت على الأراضي الفلسطينية المحتلة وأن هذا

”يعوق بشدة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير، ويشكل بالتالي خرقا لواجب إسرائيل باحترام ذلك الحق“.

كما قضت المحكمة بأن إسرائيل ملزمة قانونا بـ ”إعادة الأراضي والمزارع وبساتين الزيتون والممتلكات غير المنقولة الأخرى المستولى عليها“.

ولكن بعد خمس سنوات ما زال تشييد الجدار مستمرا، وقد تم بعد صدور الفتوى تشييد ما يقرب من ٢٠٠ كيلومتر. واكتمل تشييد ما يقرب من ٥٨ في المائة من الجدار، المقرر أن يمتد ٧٠٩ كيلومترات؛ ويجري حاليا تشييد ١٠ في المائة منه، ومن المقرر تشييد نسبة الـ ٣١,٥ في المائة المتبقية من الجدار. وتبلغ المساحة الإجمالية للأرض الواقعة بين الجدار والخط الأزرق ٩,٥ في المائة من مساحة الضفة الغربية. والجدار بعد إكماله سيمر في معظمه، أو ٨٥ في المائة منه تقريبا، داخل الضفة الغربية والقدس الشرقية، وليس على امتداد خط الهدنة لعام ١٩٤٩. كذلك فإن هذا الجدار، بعد إكماله، سيكون طوله أربعة أضعاف حائط برلين، السيئ الصيت بنفس القدر، الذي كان طوله ١٥٥ كيلومترا. ولما كان ارتفاع الجدار يصل في بعض المناطق إلى ثمانية أمتار، فإن علوه سيكون ضعف علو حائط برلين، الذي كان معدل ارتفاعه ٣,٦ أمتار.

وإلى أن يحين الوقت الذي تمتثل فيه إسرائيل لواجباتها بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، فتزيح بذلك العقبة الرئيسية من طريق تمتع الشعب الفلسطيني بحقه في تقرير المصير، فإن واجباتها بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال في الضفة الغربية وغزة ستظل نفس الواجبات الموصوفة بموجب القانون الإنساني الدولي حسبما تنص عليها ترتيبات لاهاي واتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب. وهذا أكدته القرارات المتكررة للجمعية العامة ومجلس الأمن والأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، وأكدته كذلك محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة بشأن الجدار.

ولكن إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، دأبت منذ عام ١٩٦٧ على الخرق المنهجي المستمر لواجباتها الأساسية بموجب القانون الإنساني الدولي. وتلك الخروق شملت ضم الأراضي والهدم العقابي للمنازل ونقل السكان والعقاب الجماعي والاغتيالات السياسية والتعذيب.

وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى الأدلة التي جمعتها منظمات حقوق الإنسان التي تحظى باحترام دولي، مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة رصد حقوق الإنسان، والأدلة التي جمعتها بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في صراع غزة، بقيادة القاضي رتشارد غولدستون، وُجهت إلى إسرائيل تهمة ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وارتكاب عدد من جرائم الحرب أثناء عملياتها العسكرية في الأراضي المحتلة. وتشمل تلك الجرائم التنصل من المسؤولية عن حماية السكان المدنيين؛ والهجوم المتعمد على الأهداف المدنية؛ وقتل المدنيين

مع سبق الإصرار؛ ومنع وصول المعونة الطبية إلى الجرحى الفلسطينيين؛ وإطلاق النار على مدنيين رافعين أعلاما بيضاء؛ وشن الهجمات على أسس الحياة المدنية مثل تدمير البنية التحتية الصناعية ومرافق إنتاج الأغذية ومرافق المياه ومحطات معالجة مياه المجاري؛ واستخدام الفلسطينيين المدنيين دروعا بشرية؛ واحتجاز المدنيين، بما فيهم النساء والأطفال، في ظروف مذلة ومهينة؛ والحرمان التعسفي للفلسطينيين من الحرية وإنكار حقوقهم في تطبيق الإجراءات القانونية الأصولية؛ واستخدام القنابل الفسفورية في المناطق السكنية واستخدام متفجرات المعادن الخاملة الكثيفة.

ما فتئت إسرائيل، منذ مدة طويلة جدا، تتحدى بصورة منهجية إرادة هذه الجمعية. وما فتئت إسرائيل، منذ مدة طويلة جدا، تُظهر احتقارها السافر للقانون الدولي. وما فتئ مجرمو الحرب الإسرائيليون، منذ مدة طويلة جدا، يتمتعون بالإفلات من العقاب.

وهذه الجمعية، سعيا منها إلى عكس ذلك الاتجاه، دللت على شدة حزمها في وقت سابق من هذا الشهر عندما أيدت تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48)، بقيادة القاضي رتشارد غولدستون. والواقع أن المزيد من شدة الحزم مطلوب إذا أردنا أن يكون في مقدورنا ذات يوم الاحتفال بانتفاء الحاجة إلى اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ووفدي يثق بأن ذلك اليوم آت لأن قضية الشعب الفلسطيني قضية عادلة ولأن القانون الدولي لا بد من أن يسود في النهاية.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): قبل أكثر من ثلاثة عقود عرّفت الجمعية العامة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بأنه لب مشكلة الشرق الأوسط وتقدمت باقتراحات لتسويته.

واليوم إذ نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يود وفدي أن يعيد تأكيد تضامن الجزائر الذي لا يني مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في أن يقيم على أرضه دولة مستقلة ذات سيادة وتتوفر لها مقومات الحياة وعاصمتها القدس الشريف، على أساس قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة وتمشيا مع المبادئ التي ترتكز عليها مبادرة السلام العربية.

في كل مرة ووجهت إسرائيل بإطار واضح لتسوية هذا الصراع على أساس مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية كان ردها دائما الطعن بجهود المجتمع الدولي والاستخفاف بشركائها في السلام. وهذا التوجه السلبي بلغ ذروته أثناء العدوان العسكري المروع الذي شنته إسرائيل على سكان قطاع غزة العزل. لقد أودى ذلك العدوان بأرواح أكثر من ١ ٤٠٠ مدني فلسطيني، معظمهم من غير المقاتلين، بما في ذلك النساء والأطفال، فضلا عن إصابة الآلاف بجراح والتدمير الكلي أو الجزئي للبنية التحتية الأساسية. وتلك الحالة الخطيرة التي خُلقت بصورة متعمدة استرعت انتباهنا إلى أن عملية السلام قد تعطلت تماما منذ أن تناولت الجمعية العامة قضية فلسطين في دورتها الثالثة والستين.

تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط هدف يتشاطره المجتمع الدولي الذي لم يدخر جهدا في السعي الصبور إلى رسم إطار لتسوية تفاوضية تعتمد على توفر حسن النية لدى الطرفين ولا تنطوي أبدا على أي تنازل فيما يتصل بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

ورغم الالتزام المعلن بالسلام الدائم المستند إلى حل الدولتين، ما فتئنا نرى إسرائيل تواصل تطبيق سياساتها وممارساتها العدوانية غير القانونية التي تسعى كلها إلى نسف

الأسس الضعيفة أصلا لعملية السلام. ووطأة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في غزة واضحة بصورة مأساوية، في ضوء الحقيقة الدامغة المدعومة بالصور التي التقطتها والتقارير التي رفعتها أجهزة الأمم المتحدة. وهذا كان ينبغي أن يحدو بالمجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، إلى الاضطلاع بدور حاسم، أولا بوضع حد للعدوان، ثم بالدفع إلى حل سلمي أكيد للصراع.

وبدلا من ذلك كان الرد مقتصرا على استهجان أخلاقي غامض لم يفلح في ثني إسرائيل عن مواصلة مخططاتها المستترة. إن المجتمع الدولي لا يجوز أن يواصل السكوت عن الإفلات من العقاب. القانون لا بد أن يسود مرة أخرى. وقد رسمت الجمعية العامة، باعتمادها القرار ١٠/٦٤ بشأن نتائج تقرير غولدستون (A/HRC/12/48)، سبيل المضي قدما الذي لا يعتمد على الممارسة القبيحة المتمثلة بالكيل بمكيالين.

إن جميع تقارير أجهزة الأمم المتحدة تسلط الضوء على التدهور المزعج للحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب السياسات والممارسات الهدامة وغير القانونية التي اعتمدتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وفي غزة أدى الحصار المطبق المتواصل الذي فرضته إسرائيل إلى تطورات تثير قلقا شديدا.

فبعد أكثر من ١٠ أشهر من العدوان العسكري الإسرائيلي المدمر ما زال السكان الفلسطينيون يعيشون في حالة من الحصار في ظل الحد من حرية التنقل والقيود المفروضة على استيراد حتى السلع الأساسية والنمو السلبي بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية. وقد أدت شدة الصراع ووطأته المدمرة إلى تفاقم خطير للأزمة الإنسانية التي تسببت بدورها في تدهور البيئة واستفحال المشاكل الصحية وتدهور الأمن الغذائي.

وفي ظل التضحيات الجسيمة التي قدمها الشعب الفلسطيني في غزة، وفي ضوء المعايير الدولية الراسخة، فإن هذه الحالة لا يجوز القبول بها. يتنافى ذلك بشكل خاص مع أحكام قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وعلى المجلس أن يطالب دون تردد برفع الحصار الجائر وغير الشرعي على الفور وبدون شروط.

إن الحالة في الضفة الغربية والقدس الشرقية تبعث أيضاً على الشعور بالقلق البالغ، فإسرائيل تواصل أنشطتها الاستيطانية غير القانونية، وبخاصة في محيط القدس، وتصعِّد من مصادرتها للأراضي الفلسطينية المحتلة وهدم منازل الفلسطينيين والاستيلاء عليها وتوسيع المستوطنات ونقل المستوطنين إليها بنيَّة واضحة لفرض الأمر الواقع، ولا سيما بعد انحراف الجدار العازل، الذي تواصل إسرائيل بناءه في مخالفة لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، انحرافا واضحا عن الخط الأخضر لعام ١٩٦٧ وعبوره إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية. إن الجزائر تدين بحزم الاستفزازات الإسرائيلية والتدابير غير القانونية ضد المواقع المقدسة في القدس بهدف تغيير التركيبة السكانية للمدينة ومركزها القانوني. إننا نناشد مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته وأن يطالب إسرائيل بأسرع وقت ممكن برفع الحصار غير القانوني المفروض على غزة فورا ووضع حد للتوسع بصفة نهائية، وأن يعتمد القرارات اللازمة للتصدي للتدابير التي تتخذها إسرائيل، لا سيما في القدس، بغية تجريد عملية السلام من جوهرها.

إن المساعي الرامية لتحقيق تسوية مُتفاوَض عليها للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ينبغي أن تقوم على مبادئ القانون الدولي والشروط والمعايير الواردة في مشروع القرار بشأن التسوية السلمية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني (A/64/L.23) المزمع اعتماده في ختام أعمالنا. ويحقُّ للمجتمع الدولي أن يطالب بترجمة الرفض العالمي لهذه الأعمال الهمجية إلى

قرارات ملزمة يصدرها مجلس الأمن في حق إسرائيل. كما ينبغي للأمم المتحدة أيضا تطبيق المعايير الخاصة بحماية المدنيين في حالات الصراع المسلح على حالة السكان المدنيين في فلسطين الذين يخضعون لعقوبة جماعية. ولن يتسنى لمنظمتنا استعادة مصداقيتها وتشجيع عملية السلام في الشرق الأوسط بحمايتها من صراع القوى وسياسة الأمر الواقع إلا إذا طبّقت تلك المعايير على الأرض وصعّدت مطالبتها باحترام الميثاق والقانون الدولي.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية، بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أن أنقل أحر تحيات فييت نام حكومة وشعبا إلى فلسطين حكومة وشعبا.

يؤيد وفد فييت نام البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز.

إن قضية فلسطين ما برحت أقدم مسألة مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة وتستعصي على الحلول، فمنذ عقود والشعب الفلسطيني محروم من حقوقه غير القابلة للتصرف ويعاني الكثير من التضحيات والآلام. وقد اتسم العام الحالي بتدهور مطرد في الحالة الأمنية والاقتصادية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبانهيار عملية السلام. ومما تنفطر له القلوب أن نرى مزيدا من إزهاق أرواح المدنيين الفلسطينيين أو إصابتهم بالأذى جراء هذا الصراع. وعلى الرغم من النداءات المتكررة التي يطلقها المجتمع الدولي، تواصل السلطات الإسرائيلية سياسات الاحتلال والتوسع الاستيطاني وفرض الحصار على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها أنشطة الاستيطان القائمة، ومصادرة الأراضي وهدم منازل وممتلكات الفلسطينيين في محيط القدس الشرقية. لقد أثّرت تلك التدابير بشكل خطير على وضع المدينة القانوني والسكاني والثقافي، مما يشكل تهديدا للآمال الهشة باستئناف العملية السلمية وللسعي من أجل التوصل إلى حل الدولتين لذلك التراع الذي طال أمده.

يؤكد وفدنا من جديد أن ما تقوم به إسرائيل من بناء المستوطنات والجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية يتناقض مع القانون الدولي والعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وأحكام خارطة الطريق. إننا ندعو إسرائيل إلى أن توقف فورا أنشطتها الاستيطانية غير القانونية، بما فيها بناء مستوطنات النمو الطبيعي، وأن تفكك المخافر الأمامية وتمتنع عن الأعمال الاستفزازية.

لقد أعربت فييت نام عن قلقها العميق إزاء ما خلص إليه تقرير غولدستون (A/HRC/12/48) بشأن التهم المتعلقة بجرائم حرب وانتهاكات أخرى للقانون الإنساني الدولي ارتكبت إبان الصراع في غزة. وفي ذلك السياق، نرحب بالقرار ١٠/٦٤ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر والذي يدعو إسرائيل وفلسطين إلى القيام بالتحقيق في الانتهاكات المتعلقة بجرائم الحرب التي ارتكبت خلال الغارات التي شنتها القوات المسلحة الإسرائيلية على غزة. ونرحب بما أعلنه الطرفان عن عزمهما إجراء تلك التحقيقات ونأمل أن يبذل الطرفان المعنيان قصارى جهدهما لإجراء التحقيقات على النحو المطلوب وإنصاف الضحايا.

علاوة على ذلك، نناشد الفصائل الفلسطينية بذل جهود أكبر نحو المصالحة الوطنية والوقوف خلف السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل حكومة وحدة وطنية وبلوغ هدف تحقيق الدولة مستقبلا. كما ندعو إلى الاستئناف المبكر لمفاوضات الوضع الدائم بين إسرائيل وفلسطين. في هذا الصدد، تمس الحاجة إلى استمرار الدعم من قِبَل المجتمع

الدولي لإعادة عملية السلام إلى مسارها وتمكين المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية من إحراز تقدم حول المسائل الرئيسية. لذلك نؤيد كل الجهود الجماعية المبذولة وجميع مبادرات السلام في الأمم المتحدة، واللجنة الرباعية، وجامعة الدول العربية، والمجتمع الدولي، سعيا إلى تحقيق حل الدولتين على أساس المبادئ التوجيهية المعترف بها دوليا مثل خارطة الطريق، ونتائج أنابوليس، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلاً عن القرارين ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الصادرين حديثا.

يود وفدي بهذه المناسبة أن يؤكد من جديد تأييد حكومة وشعب فييت نام لقضية الشعب الفلسطيني العادلة في نضاله التاريخي الذي لا يعرف الكلل من أجل الاستقرار والسيادة وإقامة الدولة المستقلة.

السيد شلقم (الجماهيرية الليبية العربية): تتسم هذه الجلسة بأهمية خاصة حيث أنها الجلسة الأولى التي تعقد للنظر في هذا البند بعد اعتماد قرار الجمعية العامة ٦٤/١٠ بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بشأن تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الحرب في غزة، وأعني به تقرير غولدستون الذي طالب بإجراء تحقيق مستقل ونزيه في انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي ارتكبت بحق المدنيين من سكان قطاع غزة، الذي يبدو أن السلطات الإسرائيلية ستتعامل معه كما تعاملت مع غيره من التقارير السابقة، وذلك لثقتها بأنها دولة فوق القانون ولا يمكن إخضاعها للمحاسبة أو العقاب. وبدلا من أن يكون الرد الإسرائيلي محاولة تحقيق تقدم على الأرض وتحسين ظروف الفلسطينيين، سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية، لإقناع العالم بأهمية التركيز على عملية السلام، إذا بهم يعلنون السماح ببناء ٩٠٠ وحدة سكنية في مدينة القدس في تحد سافر للمجتمع الدولي والشرعية الدولية، مؤكدين أنهم الوحيدون غير المعنيين بعملية السلام.

لقد بلغ الوضع في المنطقة درجة غير مسبوقة من التردي بسبب تعنت السلطات الإسرائيلية وعدم مبالاتها وعبثيتها في التفاوض مع الفلسطينيين، والطريقة التي تردُّ بها على القرارات والمطالبات الدولية. لقد استمر القتل والاعتقال للفلسطينيين، وكثف الاستيطان، واشتد الحصار على قطاع غزة وازداد عدد الحواجز في الضفة الغربية، واستمر هدم البيوت، وتواصل بناء الجدار، بل وشهد العالم كله كيف أن الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن الإسرائيلية توفر الحماية لأعمال الإرهاب التي يقوم بها المستوطنون والمتطرفون ضد الفلسطينيين، وهو ما جعل ظروف المعيشة اليومية للفلسطينيين لا تُطاق.

إن استمرار هذه الأوضاع يمثل نقطة تراجع عما تم تحقيقه على مستوى العالم في مجال حقوق الإنسان منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويضر بمصداقية وفاعلية الأمم المتحدة، ويجعل من مبادئ القانون الدولي وقيم حقوق الإنسان عبارة عن شعارات وأدوات تُستعمل من قبل دول بعينها حسب مصالحها وأهدافها السياسية، ويؤدي إلى ازدياد ثقافة العنف والكراهية والتطرف.

إن ليبيا تؤمن بأن على المجتمع الدولي – بحكم صريح الميثاق – أن ينظر ويقرر بشأن قضية فلسطين التي تمثل تهديدا مستمرا للأمن والسلام من أكثر من ستة عقود، وأن يضع حدا لمعاناة الشعب الفلسطيني وبقية شعوب المنطقة جراء ما تتعرض له من انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي بصورة مستمرة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي والتي وصلت إلى حد غير مسبوق في فظاعتها واتساعها وطول أمدها ومخالفتها لكل المعايير والقوانين الدولية.

لقد وصلت جهود السلام من خلال السعي لتحقيق حل الدولتين إلى طريق مسدود بسبب السياسات الإسرائيلية، وأصبح من الجلي عدم واقعية هذا الخيار خاصة مع تلاشي الأرض التي يحلم الفلسطينيون بإقامة دولتهم عليها، واستمرار إسرائيل في الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين، وبناء المستوطنات عليها في تحد واضح وصارخ لكل القرارات الدولية، ولذلك فقد آن الأوان لأن ينظر المجتمع الدولي بجدية في خيار آخر لحل هذه المشكلة، مشكلة فلسطين، حلا يأخذ في الاعتبار التجارب التاريخية، ويلبي طموحات الفلسطينيين واليهود، وهو إقامة دولة ديمقراطية واحدة يتعايش فيها الشعبان وتضمن لهما التساوي في الحقوق والواجبات. هذا ما طرحه الأخ معمر القذافي، قائد الثورة، أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر الماضي. ونحن نحث الدول الأعضاء على دعم هذا الخيار، الذي أثبت نجاعته في جنوب أفريقيا، والذي لا يوجد بديل عنه في ضوء التعنت الإسرائيلي ومصادرة الأرض، ومعاناة الشعب الفلسطيني.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريريهما الواردين في الوثيقتين A/64/351 و A/64/35. وتتشاطر إندونيسيا تماما الملاحظات فضلا عن التوصيات الواردة في كلا التقريرين.

ويود وفدي أيضا أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل سوريا بالنيابة عن وزراء خارجية في المؤتمر الإسلامي.

اليوم، نعقد جلسة رسمية لإحياء اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وفي هذه المناسبة من كل عام، يؤكد المجتمع الدولي من جديد دعمه الكامل للشعب الفلسطيني في ممارسة حقه غير القابل للتصرف في إقامة دولة سيادية ومستقلة. وترى إندونيسيا أن العام الماضي كان أسوأ عام في كفاح الفلسطينيين لإعمال حقوقهم المشروعة.

عقب بصيص الأمل الوجيز في تحقيق الحل القائم على دولتين، نتيجة مؤتمر أنابوليس نهاية عام ٢٠٠٧، سرعان ما تم التخلي عن المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية، ليحل مكانها العنف المتجدد. فلقد شهدنا الهجوم العسكري الإسرائيلي الوحشي في قطاع غزة، وما تسبب به من خسارة هائلة في أرواح الفلسطينيين وجرح الآلاف منهم.

إن تقرير غولدستون يبين أنه استُعملت عمدا ضد شعب غزة قوة مفرطة وغير متناسبة وسياسة العقاب الجماعي. لقد ارتكبت إسرائيل مجموعة من الجرائم بما فيها جرائم حرب، وقامت بانتهاكات للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. والحرب في غزة خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ كانت هجوما متعمدا يرمي إلى معاقبة سكان مدنيين وإذلالهم وإرهابهم.

وذلك الهجوم العسكري الإسرائيلي يرد ذكره أيضا في التقرير الذي أصدرته اللجنة الخاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة A/64/339. والتقرير لا يظهر فحسب أن ما يزيد على ٣ ٠٠٠ منزل خاص دُمرت أثناء الحرب، بل وإن ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ منزل آخر ومستشفى ومدرسة وجامعة ومعمل وشركة تجارية ومسجد جرى تدميرها أيضا.

وإسرائيل توسع نطاق بعض مسائل الوضع النهائي أو تزيد من تعقيدها. فهي تواصل توسيع نشاطها الاستيطاني غير القانوني في الضفة الغربية. وخلافا لكل التوقعات، لم تفِ إسرائيل بالتزامها وفقا لخارطة الطريق إزاء تجميد كل

أعمال البناء المتعلقة بالمستوطنات، بما في ذلك النمو الطبيعي، وتفكيك المراكز الأمامية التي بُنيت منذ آذار/مارس ٢٠٠١.

وفي القدس الشرقية، تواصل إسرائيل تنفيذ السياسة البغيضة المتمثلة في طرد الفلسطينيين من ديارهم وتدميرها. والمستوطنات هي كبرى العقبات التي تعترض إنشاء دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة وذات سيادة، وبالتالي تحقيق السلام.

وبالمثل، تواصل إسرائيل أيضا بناءها لجدار الفصل رغم فتوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤. وهي تستمر كذلك في منع الفلسطينيين من دخول القدس الشرقية، والحصول على الخدمات الاجتماعية والوصول إلى الأراضي الزراعية.

علاوة على ذلك، فإن الهجمات الطائشة والمتهورة التي شُنت مؤخرا ضد المصلين الفلسطينيين ومدنيين آخرين في المسجد الأقصى وباحة الحرم الشريف، والتي هي موضع إدانة، لا يسعها إلا زيادة تعقيد السبيل إلى تحقيق السلام.

وبينما يعرب المجتمع الدولي اليوم عن تضامنه مع الفلسطينيين، نناشد جميع الدول الذهاب إلى أبعد من الإعراب عن مجرد حسن النية، والقيام بعمل ما. وإندونيسيا على استعداد لتوفير دعمها الكامل للاستقلال الفلسطيني، واستئناف عملية السلام في المنطقة. ولا شك في أن الأحداث التي جرت في جميع أنحاء الأراضي المحتلة العام الماضي تبين أن السلام لن يتحقق في المستقبل القريب ما لم تتخذ إجراءات متضافرة ومحددة وعادلة. لذلك تؤيد إندونيسيا بقوة إيجاد حل عادل وشامل للنزاع. ونود أن نؤكد من جديد تأييدنا لحل الدولتين الذي يتوخى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقادرة على البقاء تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين.

وقبل أن اختتم كلمتي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفدي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لاضطلاعها بولايتها بصورة ثابتة ومن دون كلل.

نعرب أيضا عن تقديرنا العميق لإدارة شؤون الإعلام على عملها لمتابعتها لبرنامج إعلامي جماهيري قوي وفعال لإشاعة الوعي في المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة وبالحالة في الشرق الأوسط.

السيد نونييس موسكيرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وهذه الجلسة تمثل مناسبة ملائمة للمجتمع الدولي ليكرر دعمه للجهود البطولية التي يبذلها الشعب الفلسطيني في كفاحه لممارسة حقه في تقرير المصير، وعلاوة على ذلك ليعرب عن التزامه بزيادة الجهود للتوصل إلى حل شامل للقضية الفلسطينية بجميع جوانبها.

تكرر كوبا تضامنها مع الشعب الفلسطيني وتدين استمرار احتلال إسرائيل غير الشرعي لأراضيه الذي يمثل العقبة الرئيسية أمام إحلال سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة بأسرها.

خلال العام الماضي، استمرت الحالة في التدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وواصلت إسرائيل انتهاكها للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ومنذ أن قامت إسرائيل بالعدوان العسكري على غزة، ما برحت هناك زيادة تبعث على الجزع في جميع أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي قطاع غزة المحاصر بشكل خاص، زيادة في عدد الإصابات والجرحى والأشخاص المشردين وفي عدد الذين فقدوا منازلهم ويعيشون في فقر وليس بمقدورهم الوفاء باحتياجاتهم الأساسية.

إن الضرر البشري الذي ألحقه المعتدي لا يمكن إصلاحه. وتقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بشأن نزاع غزة (A/HRC/12/48) والمعروف بصورة أكثر بتقرير غولدستون، ونتائج لجنة التحقيق التي شكلها الأمين العام تجسد الحالة بصورة حية وواضحة. ومع ذلك، فإن مرتكبي هذه الأعمال البربرية ماضون في أعمالهم من دون عقاب، وهم يتمتعون بالإفلات من العقاب بسبب ما تلقاه إسرائيل من حماية من الدولة العظمى والتي لا تزال تمد إسرائيل بالموارد المالية والأسلحة التي تديم سياسة العدوان التي تنتهجها.

ومن سوء الطالع أن مجلس الأمن لا يزال عاجزا عن معالجة الحالة في فلسطين بصورة ملائمة كما ينبغي له من أجل إيجاد حل عادل ونزيه لهذا الصراع المستمر. وهذا نتيجة تطبيق المعايير المزدوجة بصورة اعتيادية واستخدام حق النقض أو التهديد باستعماله من جانب الدولة العظمى بشأن أي مشروع قرار يرمي إلى تحقيق هذه الغاية.

وما فتئت إسرائيل تقيد بشدة حرية الحركة للفلسطينيين وفرض شبكة تتألف من مئات نقاط التفتيش المهينة والتمييزية، وخاصة في قطاع غزة. ولا تزال ماضية في فرض حظر مجحف وغير إنساني على سكان غزة، وفي سياستها المتمثلة في إغلاق المعابر الحدودية وفرض حواجز مادية على الطرق التي يستخدمها الفلسطينيون وتقييد حركة الأشخاص والسلع، من قبيل المواد الغذائية والأدوية والوقود وغير ذلك من الإمدادات الإنسانية الجوهرية.

لم تبدأ حتى الآن أعمال إعادة التعمير بعد انتهاء الحرب في غزة بسبب تعنت الحكومة الإسرائيلية. وتدين كوبا هذه السياسة العدوانية التي تتجاهل نداءات المجتمع الدولي المتكررة والقرارات المتعاقبة التي اعتمدتها سائر هيئات الأمم المتحدة وذلك بانتهاك واضح للقانون الدولي، ونُصرّ على قيام إسرائيل فورا برفع الحصار عن غزة.

إن إسرائيل ماضية في إقامة الحواجز في جميع أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة وتعمل بذلك على التجزئة والتقويض الشديدين لتماسك ووحدة الأراضي، وعزلت القدس الشرقية عزلا كاملا عن بقية الضفة الغربية متسببة بأضرار جسيمة للمجتمع الفلسطيني والاقتصاد الفلسطيني.

إن الدولة القائمة بالاحتلال ما انفكت تكثف من أعمالها الاستعمارية، من قبيل الممارسة الحالية المتمثلة في مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي وبناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها وبناء الجدار. أما سياسة الاستيطان التي ترمي إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع الأراضي الفلسطينية، وضمها بحكم الأمر الواقع عن طريق مصادرة مناطق شاسعة من الأراضي الفلسطينية، فقد تسارعت بخطوات غير مسبوقة. لقد تكثفت هذه الحالة في الضفة الغربية بشكل خاص. وآخر مثال على ذلك كان الإعلان عن بناء ٩٠٠ مترل جديد للمستوطنين في جنوب القدس. ومواصلة تلك الأعمال الاستيطانية تقوض الوصول إلى حل الدولتين الذي يجري التفاوض بشأنه.

إن كوبا تدين تلك السياسات والممارسات التي تنتهك القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، ونُصرّ على قيام إسرائيل فورا بإنهاء جميع هذه الممارسات غير القانونية. إننا إذ نجتمع هنا في هذه المناسبة لبحث القضية الفلسطينية التي يرجع تاريخها إلى ستين عاما، تؤكد كوبا من جديد دعمها لقضية الشعب الفلسطيني العادلة وجهوده لتحقيق طموحاته الوطنية المشروعة. وستواصل كوبا دعمها للشعب الفلسطيني في كفاحه لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وستواصل

السعي إلى إيجاد حل عادل وسلمي ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني ليتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والسيادة في دولة مستقلة ضمن حدود ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لها.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر لكم على تنظيم هذا الاجتماع الهام الذي اعتادت أن تعقده الجمعية العامة سنويا بالتزامن مع الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني من أجل تجديد التزام ودعم المجتمع الدولي للجهود التي يبذلها الشعب الفلسطيني لممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والحصول على الاستقلال والحرية والعودة إلى أراضيه.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أعرب عن تقدير ودعم بلدي للجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولرئيسها سعادة السفير بول بادجي.

يستذكر المجتمع الدولي اليوم ٦١ عاما من معاناة وشقاء وحرمان الشعب الفلسطيني المنكوب منذ عام ١٩٤٨ جراء احتلال إسرائيل لأراضيه ووطنه، وانتهاكاتها الجسيمة والمتكررة للقانون الدولي وحقوق الإنسان التي أُرغم على تحمل كافة نتائجها المؤلمة بصفة جماعية وفردية لسنوات طويلة وعلى مرأى ومسمع من العالم.

فالشعب الفلسطيني الذي لا يزال يعيش أكثر من نصفه في المنفى وكلاجئين في مخيمات محرومين من أبسط حقوقهم الإنسانية ومن ممارسة حقهم المشروع في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم أسوة بكل الشعوب، يشعرون اليوم وأكثر من أي وقت مضى بخيبة أمل شديدة إزاء الوعود العديدة التي تلقوها مرارا وتكرارا و لم تحقق حتى الآن تطلعاتهم في الحرية والاستقلال وتقرير المصير، عملا بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ولا سيما في ظل تنامي السياسات العدوانية للحكومة الإسرائيلية الحالية التي عمدت نحو انتهاج حملة مكثفة من الاستيلاء غير القانوني على المزيد من الأراضي والممتلكات الفلسطينية وتوسيع رقعة مشاريع استيطانها وبناء الجدار العازل غير المشروع في المدن والقرى الفلسطينية التي تحتلها، وبالأخص في مدينة القدس وما حولها، وذلك سعيا منها لتغيير التركيبة الديمغرافية للقدس الشرقية ومركزها القانوني وطابعها العربي، وخلق واقع جديد على الأرض، أدى بنتائجه مؤخرا إلى تعثر ووقف مفاوضات السلام مجددا مع السلطة الفلسطينية.

إن دولة الإمارات وإذ تعرب عن قلقها البالغ إزاء استمرار تدهور هذه الحالة البائسة والخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تدين كافة هذه السياسات الإسرائيلية فضلا عن إجراءات عدوانها وانتهاكاتها الأخرى العديدة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وإفلاتها التام حتى الآن من العقاب عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها في قطاع غزة. كما تدين أيضا استمرارها في انتهاج شتى أشكال تدابير العقاب الجماعي وفرض الإغلاق على القطاع. وعليه نؤكد على أهمية مبدأ الحفاظ على تكامل أرض فلسطين ككيان سياسي واحد متصل في الضفة الغربية وقطاع غزة، تحت قيادة السلطة الفلسطينية، مرحبين في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها جمهورية مصر العربية من أجل تحقيق المصالحة والوفاق الوطني الفلسطيني، ونطالب المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن والهيئات الدولية الأخرى كافة التابعة للمنظمة الدولية كل حسب اختصاصه، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة الرباعية بمضاعفة جهودهم الفاعلة وبذل المزيد من الضغوط السياسية والاقتصادية على إسرائيل لحملها على

وقف استيطانها وعدوانها، والتراجع عن مواقفها السياسية الحالية المتعنتة، والانصياع للمطالب الدولية التي تطالبها بتصحيح الوضع غير القانوني القائم الذي أوجدته في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في مدينة القدس الشرقية، بما في ذلك الوقف الفوري والدائم وغير المشروط وتحت رقابة دولية لكافة أنشطتها الاستيطانية الحالية والعمل على إزالة القائم منها بما في ذلك الجدار العازل في الضفة الغربية وفي محيط القدس، وذلك امتثالا للقرارات الدولية ذات الصلة. والفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بهذا الشأن، كما نطالب أيضا بحمل إسرائيل على رفع القيود المفروضة على حرية الحركة والعبور، وإعادة فتح معابر قطاع غزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة، وإطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين، وذلك عملا بالتزاماتها بالقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وبصفة خاصة اتفاقية جنيف الرابعة، وبما يؤدي إلى تحقيق الحل النهائي، والدائم والعادل لكافة جوانب القضية الفلسطينية، بما فيها التسوية العادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وحل مسألة القدس، وترسيم الحدود المشتركة والنهائية للدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، وذلك على أساس مبادئ خريطة الطريق وتفاهمات مؤتمر أنابوليس وقراري مجلس الأمن، وجملة قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وبالأخص القرارين ١٨١ (د-٢) و ١٩٤(د-٣)، ومرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية التي تدعو إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية.

كما وفي هذا السياق أيضا نجدد مطالبتنا بتنفيذ توصيات تقرير لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق ”غولدستون“ لتحديد المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في قطاع غزة لتقديمهم للعدالة، ومنع استمرار نظام الإفلات من العقاب، طبقا لقرار الجمعية العامة ١٠/٦٤.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة إذ تؤمن بأن الصراع العربي - الإسرائيلي الذي لا يزال يطغى على جميع القضايا الأخرى في منطقة الشرق الأوسط أساس تنامي بؤر التوتر والعنف وحالة عدم الاستقرار الدائمة في هذه المنطقة، تجدد اليوم التزامها بخيار السلام الذي انتهجته أسوة بسائر الدول العربية والمرتكز على أساس تطبيق الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتؤكد بأن إرساء الأمن الدائم والسلام العادل والشامل في المنطقة بات مرهونا بجدية المجتمع الدولي في إبداء إرادته السياسية الصادقة والحقيقية من أجل وقف العدوان والتعنت الإسرائيلي وإحياء عملية السلام، وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المنقوص من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس الشرقية والجولان السوري، ومنطقة مزارع شبعا وقرية الغجر اللبنانيتين.

وختاما، إننا إذ نأمل في أن تساهم مداولاتنا في إطار هذا البند بتعزيز الدور الأساسي الهام الذي تتحمله الأمم المتحدة لتسوية القضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط بموجب الميثاق، نحث المجتمع الدولي وبالأخص الدول والجهات المانحة بمضاعفة مساعداتها ودعمها المالي والسياسي والمعنوي لأبناء الشعب الفلسطيني للتخفيف عن محنتهم الإنسانية المتفاقمة حتى إحقاق عدالة قضيتهم وتحقيق تطلعاتهم في نيل الحرية والاستقلال وإقامة دولتهم فلسطين المستقلة القادرة على البقاء على أساس حل الدولتين.

السيد الشادي (اليمن): سيدي الرئيس، بداية، بسعدنا أن نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. هذا التقليد يحمل في طياته الدلالات السياسية والأخلاقية والإنسانية التي كرستها منظمتنا طيلة نصف قرن من الزمن، وفي مقدمتها تأييد نضالات الشعوب المقهورة وحقها في مقاومة الاحتلال. ويأتي احتفالنا بهذه المناسبة تأكيدا لمشروعية نضال الشعب الفلسطيني وحقه في مقاومة

الاحتلال وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

إن الحالة المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة جراء سياسة القتل والإبادة الجماعية وإرهاب الدولة وسياسة التهجير وبناء الجدار الفاصل والاستمرار في بناء المستوطنات العشوائية إلى سياسة العزل والحصار وفرض سياسة العقاب الجماعي الذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي واتفاقيات جنيف الرابعة وقرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، إنما تحمل تلك الممارسات العدوانية مؤشرات بالغة الخطورة تستهدف وأد عملية السلام وجهود اللجنة الرباعية الدولية التي باركها المجتمع الدولي، فضلا عما ينذر به هذا التصعيد من مخاطر حقيقية قد تزج بالمنطقة بدائرة العنف والإرهاب واتساعها الأمر الذي من شأنه إلحاق أضرار بالغة الخطورة باستقرار المنطقة وبالأمن والسلم الدوليين.

إن وفد بلادي يعرب عن قلقه البالغ من مغبة السياسات الإسرائيلية العدوانية وتحديها للمجتمع الدولي ورفضها لكل قرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومنها على سبيل المثال القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وعدم انصياعها لكل الدعوات والنداءات من دول العالم وعدم استجابتها للمبادرات الدولية ومنها المبادرة العربية التي تقدم بها الملك عبد الله بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة والتي وضعت الإطار السياسي لجهة تحقيق السلام في المنطقة.

وفي هذا السياق فإن وفد بلادي يجدد دعوته إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياته بضمان حقوق الشعب الفلسطيني وإجبار إسرائيل على التوقف عن انتهاج سياسة العنف وإرهاب الدولة، وإلزامها بالتجاوب الحقيقي مع القرارات والاتفاقات والمبادرات الدولية والإقليمية المتعلقة بتفعيل المسيرة السلمية والسير بها نحو آفاق رحبة وإيجاد حلول عادلة وشاملة تضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف.

يؤكد وفد بلادي مجددا على ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وإعادة الجولان السوري المحتل إلى السيادة السورية وأهمية استئناف المفاوضات مع سوريا على أن تحترم إسرائيل تعهداتها السابقة بهذا الشأن. ولا يمكن للمفاوضات النجاح وبالتالي تحقيق السلام ما لم تمتثل إسرائيل لواجباتها وتحترم ما تم الاتفاق عليه مع الجانب السوري، وكذلك انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية المحتلة. ونؤيد هنا ما جاء في استنتاجات وتوصيات اللجنة الموقرة حول الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة بخصوص حث مجلس الأمن على كفالة تنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة (دإط-١٠/١٥) الذي طلبت فيه من إسرائيل التقيد بالتزاماتها القانونية بوقف تشييد الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وكذلك حث مجلس الأمن على النظر في توقيع جزاءات على إسرائيل في حال استمرارها في تجاهل التزاماتها القانونية الدولية. كما يعبر وفد بلادي عن تأييده ودعمه لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ولكفاحه من أجل نيل استقلاله وبناء دولته المستقلة.

السيد فقيه (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، يتشرف وفد المملكة العربية السعودية أن يتقدم بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة ومعالي الأمين العام على جهودهما لعقد هذا الاجتماع بشأن مناقشة البندين ١٥

و ١٦ المتعلقين بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط في ظل الظروف والمتغيرات التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

يود وفد بلادي أن يعبر عن قلقه وانشغاله لما وصلت إليه الأوضاع المتردية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتهديدات الجسام التي تهدد إخواننا في فلسطين، ولا تزال آثارها وتداعياتها مستمرة منذ بداية العدوان على غزة في نهاية العام ٢٠٠٨ وبداية العام ٢٠٠٩ ليس على أمن الفلسطينيين فحسب بل على أمن العالم وسلمه وأمنه ورفاهيته. ومهما بلغت درجة التعقيدات في التفاصيل أو التشابك في المصالح أو التباين في المواقف حول قضية فلسطين فإن الحلول والمبادرات المقترحة ما لم يوجد لها معيار واحد موحد للحكم عليها، وهو معيار الالتزام بالشرعية الدولية والقانون الدولي والعدالة الدولية بشكل شامل لا يقبل الاستثناءات والازدواجية والانتقائية، فأي انحراف عن هذا المعيار الجامع المانع مهما سيقت له من المبررات ومهما أحيط بهالة إعلامية زائفة سيكون من شأنه تفاقم المشكلة بدلا من حلها، وسيؤثر سلبا وبدرجة خطيرة على قدرتنا الجماعية على التصدي بفعالية لبقية المشاكل والأزمات التي تواجهنا جميعا لحفظ السلم والأمن الدوليين.

إن الالتزام بمعيار الشرعية الدولية يمثل أسهل الطرق، وأفضلها، وأكثرها فعالية لحل الصراع العربي الإسرائيلي الذي يعد بحق أخطر تهديد للأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط التي تعد بدورها منطقة استراتيجية يتأثر بصراعاتها وقضاياها العالم بأسره. وبالمقابل ما كان لهذا الصراع أن يمتد إلى ما يزيد عن سبعة عقود، وأن يستمر في نتائجه الكارثية على كامل المنطقة إلا بسبب الانحراف الصارخ عن مبادئ الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي ومقتضيات العدالة الدولية.

لقد بذل العالم العربي، بما فيه دولة فلسطين، كل ما في وسعه للوصول إلى سلام حقيقي ودائم. فمبادرة السلام العربية لا تزال قائمة، وتوفر بدورها عرضا جماعيا شاملا لإنهاء الصراع مع إسرائيل والدخول في اتفاق سلام يوفر الأمن والاعتراف والعلاقات الطبيعية لجميع دول المنطقة، مجسدة التزام الجانب العربي بالسلام كخيار استراتيجي وبما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

إن جميع المبادرات والحلول والجهود الدولية في هذا المجال كانت ولا تزال تصطدم بجدار من الرفض والتعطيل والتلاعب والتسويف من جانب إسرائيل المستمرة في اتخاذها للتدابير أحادية الجانب، بما يتعارض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. وبدلا من السعي الصادق لأجل السلام، نجد إسرائيل ماضية في الإذلال اليومي للشعب الفلسطيني، وبناء المستوطنات والجدران والطرق الالتفافية المنافية جميعها للشرعية الدولية، وذلك لخلق حقائق جديدة على الأرض. وتؤدي هذه المستوطنات إلى تغيير جغرافي وديمغرافي في الأراضي الفلسطينية، ولا سيما في مدينة القدس وما حولها، وذلك في انتهاك فاضح للقانون الدولي وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتطوق هذه المستوطنات معظم المدن الفلسطينية الرئيسية في الضفة الغربية، كما أنها تستحوذ على أكثر من نصف مواردها المائية.

كنا نتطلع إلى أن يحقق حضورنا في مستهل هذه الدورة للجمعية العامة، ونحن جميعا عبرنا عن السعادة والأمل والتفاؤل، نتائج ملموسة، إلا أنه على الرغم من الجهود المحمودة التي تبذلها الولايات المتحدة، علاوة على الجهود المستمرة للجنة الرباعية، لم تتحقق، مع الأسف، أية نتائج فعلية أو أي انفراج يذكر. فإذا كان كل هذا الاهتمام الدولي، وكل هذا الإجماع الدولي، وكل هذه الجهود الدولية، لا تزال عاجزة عن دفع إسرائيل للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في خارطة الطريق فمن أين لنا التفاؤل؟

إن حماية حقوق الإنسان في فلسطين يجب أن تعطى لها الأولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة وذلك من خلال سيادة القانون ونشر ثقافة السلام ومبادرات الحوار فيما بين الثقافات والشعوب والتي تعد عناصر أساسية في أي استراتيجية فعالة لتحقيق السلام الشامل والعادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين ونبذ العنف والتطرف.

إن الصراع العربي – الإسرائيلي لا يزال يهيمن ويطغى على جميع قضايا منطقة الشرق الأوسط طيلة العقود الستة الماضية وأدى بدوره إلى تنامي التطرف والإرهاب، وما برح معوقا أساسيا لمساعي التنمية والإصلاح في المنطقة التي يفترض أن تلعب دورا حضاريا بدلا من انشغالها بالصراعات التي تستنفد طاقتها وتبدد موارده.

أكدت جميع الدول العربية استمرار التزامها بالسلام العادل والشامل المرتكز على الشرعية الدولية. وما تزال هذه الدول تنتظر التزاما إسرائيليا جديا مقابلا لذلك. وفي هذا الإطار، فإن الحلول الجزئية لا تدعم المفاوضات الجارية بين الجانبين للوصول إلى حل نهائي شامل. وعملية السلام تتطلب من الجانب الإسرائيلي الوقف الفوري لعمليات بناء المستوطنات والاستيطان على الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أن استمرار إسرائيل في نشاطها الاستيطاني يفرغ المفاوضات مسبقا عن مضمونها.

إن عملية السلام مبنية على فكرة جيدة لكنها تتطلب أيضا قدرا كبيرا من الاتصال والتواصل الذي يستهدف شعوبنا. في هذا الطرح يدرك المفهوم الصحيح لمعالجة الصراع العربي الإسرائيلي وهو إيصال مبادرتنا العربية للسلام إلى الشعب الإسرائيلي بأسهل وأسرع الطرق عن طريق مخاطبته مباشرة عبر وسائله وأجهزته الإعلامية وبهذا الأسلوب العملي نستطيع أن نتلمس طريق السلام. إن الحكمة تتطلب منا اليوم استخدام وسائط الإعلام والاتصالات المتوفرة حاليا بنظرة واعية وحكيمة لخلق القنوات والهياكل التي تمكننا كقادة وحكومات ومجتمع مدني من تهيئة المناخ الصالح والقوة الدافعة لتحقيق السلام المنشود. فالحوار بات اليوم قضية إنسانية عالمية دائمة الحضور في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية، كحوار الحضارات وحوار الثقافات وحوار الأديان. جميعها تعمل في دائرة إثراء العطاء الإنساني من أجل التعايش السلمي باعتباره الوسيلة المثلى للعلاقات بين الشعوب والمرتكز الأساسي لإزالة أسباب التوتر والصراع والفرقة.

إن التحقيقات التي أجراها القاضي غولدستون في قطاع غزة على رأس فريق دولي أثبتت بأن إسرائيل قد ارتكبت في حربها الأخيرة ضد قطاع غزة جرائم حرب ضد الإنسانية، وهي حرب قتل فيها ما يقارب ألف وأربعمائة فلسطيني معظمهم من المدنيين ومن النساء والأطفال. وجرح فيها ألاف الفلسطينيين، وكذلك الاعتداءات التي قامت بها إسرائيل تجاه مباني الأمم المتحدة في قطاع غزة والتي لم تمنع إسرائيل من ضربها الوحشي المتعمد لمن لجأ إليها هربا من القذائف الإسرائيلية التي أبادت وجرحت الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل.

لقد أمعنت إسرائيل في ارتكاب المحرمات الدولية وعلى العالم ألا يرضخ لإملاءات متطرفيها. لهذا ظل السلام غائبا عن الممارسات الفعلية في المنطقة وخارجها ولسنوات عدة، شنت إسرائيل خلالها حربين مدمرتين على لبنان وغزة ولا تزال تحتل هضبة الجولان السورية وواصلت ارتكاب المحرمات الدولية وانتهاك القانون الدولي ولا تزال إسرائيل تفرض على غزة حصارا خانقا يجافي البديهيات الإنسانية وينتهك القانون الدولي الإنساني وتشهد بذلك تحقيقات عدة أجريت وكان آخرها تقرير أصدرته بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق حول غزة والتي قال رئيسها إن إسرائيل قامت بانتهاكات خطيرة لقوانين حقوق الإنسان والقانون

الدولي الإنساني ترقى إلى جرائم الحرب وربما الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

إن المملكة العربية السعودية تشعر بالقلق البالغ بسبب استمرار إسرائيل في حصار غزة والذي يقوض حقوق الفلسطينيين مع تدهور الأوضاع المعيشية بسبب القيود المفروضة على استيراد البضائع والخدمات، بما في ذلك السلع الغذائية والوقود ومواد البناء، هذا بالإضافة إلى أن إسرائيل فرضت حصارا على القدس الشرقية ومنعت السكان من الذهاب إلى مساكنهم ودور العبادة كما أن إسرائيل وممارساتها ضد المقدسات الإسلامية تجسد أعمالا عدوانية يوما بعد يوم ضد الشعب الفلسطيني الأعزل ويمثل ذلك أثارا كبيرة واستفزازا لمشاعر المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها. وأن التعديات الإسرائيلية السافرة على المسجد الأقصى سيكون له بدون أدنى شك الأثر المباشر والخطير على الأمن والسلم الدوليين. ومن هذا المنطلق تدعو حكومة بلادي المجتمع الدولي من خلال الجمعية العامة إلى الوقوف في وجه هذا الاعتداء الغاشم والتضامن مع تقرير غولدستون لمنع تكرار مثل هذه الجرائم مستقبلا.

في هذا العام وخلافا للسنوات الماضية، أخذ التعامل الدولي مع مسألة الشرق الأوسط منحى مختلفا فاحتل موقعا متقدما في سلم الأولويات وفي التحرك في هذا الأمر، مما يبعث على الارتياح من حيث المبدأ ونريده أن يثمر، ولكن في الوقت الذي نشهد فيه تحرك الولايات المتحدة بإدارتها الجديدة ومعها أعضاء مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز، تطالعنا إسرائيل باستمرار بمواقف وإجراءات تتنكر حتى لبديهيات عملية السلام متحدية بذلك إرادات وسياسات حلفائها وأصدقائها والغالبية الساحقة من المجتمع الدولي إن لم يكن كله. بهذا تظهر إسرائيل اليوم وبأكثر من أي وقت مضى وجهها الحقيقي الذي يكرس العنصرية والعدوان ونزعة التوسع ورفض السلام وتحدي كل الداعين له.

وإن إسرائيل ترفض وقف الاستيطان رغم كونه غير شرعي ويشكل انتهاكا للالتزامات المفروضة عليها بموجب القانون الدولي، وتستمر في مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء جدار الفصل العنصري، وتعمل بشكل مكثف على تهويد القدس وطرد الناس من بيوتهم وإحلال مستوطنين محلهم وغير هذا كثير. ولو أردنا أن نسرد التفاصيل والأرقام لاستغرقنا ذلك وقتا طويلا. ويكفي أن نشير هنا إلى أن حل الدولتين الذي ينادي به المجتمع الدولي. وهو حل ترفضه الحكومة الإسرائيلية. وما أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلي حول هذا لم يكن أكثر من مناورات وشكليات تناقضها تماما السياسات التي تنفذها حكومته على أرض الواقع.

وفي الختام، تؤكد المملكة العربية السعودية من على هذا المنبر أن السلام والاحتلال نقيضان لا يمكن أن يجتمعا ونؤكد أن ما ننشده هو السلام العادل والشامل وهو خيارنا الاستراتيجي على أساس تنفيذ القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، وعلى هذا أيدنا كل جهد يبذل في سبيل الوصول إلى تحقيق سلام إقليمي شامل، إلا أن عدم وجود إرادة سياسية حقيقية لصنع السلام لدى الحكومة الإسرائيلية وشنها حربا عدوانية على غزة أغلق الأبواب في وجه هذه المسعى. لا يزال يحدونا الأمل في منظمتنا الدولية ومحبي السلام في البدء بعهد جديد يسوده الأمن والاستقرار والتعاون والازدهار وينعم فيه الجميع بالخير والسلام.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.